

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٥٥

الثلاثاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جيفري	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوتشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

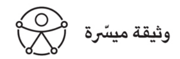
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/845)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/845).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/845، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بكم في مجلس الأمن، السيد الرئيس. ويسعدني أن أراكم هنا، في ضوء الدور الجديد الهام الذي تضطلعون به، الذي أرى أنه قد أظهر، بالفعل، زيادة مشاركة بلدكم في هذه البيئة المعقدة. أشكركم على حضوركم وعلى ترؤسكم هذه الجلسة.

ولأبدأ بتطورات الأمس في إدلب. فإنها مهمة. ظلت إدلب، كما يعلم أعضاء المجلس، تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لنا جميعا في هذه القاعة وخارجها. وبالأمس توصل الرئيس الروسي بوتين والرئيس التركي أردوغان إلى اتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح في منطقة إدلب لتخفيف التوتر. وقد رحبت الحكومة السورية بالاتفاق – كما شهدنا مؤخرا – وأكدت على تنسيقها الكامل مع الاتحاد الروسي في ذلك الصدد.

ونحن في الأمانة العامة – وأعتقد أن الأمين العام كذلك كان واضحا في هذا الشأن – نرحب بكون أن الدبلوماسية قد تمخضت عن إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تشكلها الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن وحماية المدنيين – ما يبلغ ٣ ملايين منهم، بمن فيهم مليون طفل. ويمثل هذا إحداث تغيير بالغ الصعوبة. لذلك، فإنني أشكر الرئيس بوتين والرئيس أردوغان على انخراطهما الشخصي. وكنا نأمل أن يعقدا ذلك الاجتماع، وقد تم عقد ذلك الاجتماع وأسفر عن نتائج هامة للغاية.

وأعتقد أيضا أن الانخراط الدولي القوي بشأن المخاطر من وقوع هجوم كامل واسع النطاق في إدلب كان هاما. إنني أشكر الجميع هنا لأنني أعرف أنهم أثاروا تلك المسألة بقوة، إلى جانب زميلي وصديقي مارك لوكوك. وأثني على أعضاء المجتمع المدني السوري على إسماع أصواتهم. فقد كان هناك ٣ ملايين منهم. وقد ظلوا يسمعون أصواتهم. وقد تلقيت بالفعل، بالأمس فقط، على سبيل المثال، رسالة وقعها أكثر من ٠٠٠ ١٣ امرأة من إدلب، يطالبن فيها بالحماية والأمن لأسرهن ويذكرننا بأنهم من المدنيين. ولذلك، فإننا نأمل في أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق على وجه السرعة في احترام كامل للقانون الإنساني الدولي؛ مع

استمرار وصول المساعدة الإنسانية؛ وباحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي سورية وسلامتها الإقليمية؛ ومع استمرار تفضيل الحوار – على شاكلة ما حدث بالأمس – على التصعيد في معالجة حالة معقدة.

وأود أن أنوه، في ذلك السياق، إلى أننا إذ نشهد أزمة يتم تفاديها في إدلب، الأمر الذي يشكل أنباء سارة جدا، نشهد أنشطة عسكرية مقلقة في أماكن أخرى. فقد أسقطت الليلة الماضية، طائرة عسكرية روسية، مما أدى إلى مقتل ١٥ جنديا. وقد أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الطائرة أسقطت خطأ بنيران الحكومة السورية المضادة للطائرات، التي كانت ترد على مقاتلات إسرائيلية كانت تشن هجمات قبالة الساحل مباشرة. وقالت الحكومة السورية أن طائرات مقاتلة إسرائيلية قصفت مرفقا حكوميا بالقرب من اللاذقية. وألقت روسيا باللوم على إسرائيل بشأن هذا الأمر. وقالت إسرائيل إن المقاتلات الإسرائيلية كانت تستهدف شحنات أسلحة موجهة إلى لبنان تهدد الأمن الإسرائيلي، وألقت باللوم بشأن الحادث على الحكومة السورية. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال العسكرية التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المعقدة أصلا، خاصة ونحن الآن نتلقى مثل هذه الأنباء الإيجابية فيما يتعلق بما كان يمكن أن يصير تصعيدا عسكريا خطيرا.

غير أننا مسرورون الآن بأن هناك تهدئة في منطقة رئيسية هي: إدلب. والآن وقد حصلنا على هذه الصفقة، لا يوجد أي سبب يدعو إلى عدم المضي قدما على وجه السرعة بالعملية السياسية. ولأنتقل إلى تلك العملية، واستعرض تقييما لما توصلنا إليه.

يتطلع السوريون إلى الأمم المتحدة لتيسير عملية سياسية يمكن أن تساعدهم على الخروج من هذه الحرب والولوج إلى مستقبل أفضل – إلى مستقبل يرسمونه هم بصورة مستقلة وديمقراطية. وسيتطلب ذلك حوارا حقيقيا وتفاوضا مخلصا – عملية تكون ذات مصداقية وشاملة للجميع. ودليلي في ذلك هو القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يكلف الأمم المتحدة بتيسير العملية السياسية، وسيظل كذلك. لقد ظللت أبحث دائما، أنا وفريقي، عن سبل مبتكرة لتعزيز القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في ضوء العديد من التطورات السياسية والعسكرية الجارية التي تحدث في كل الأوقات – قطار ملاهي – ولكن دائما بغية ضمان أن تكون العملية السياسية ذات مصداقية، وتتناول المسائل الحقيقية التي تقسم السوريين. ويقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة.

فقد أوفدني الأمين العام إلى مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي قبل سبعة أشهر ونصف. وكان ذلك قرارا مدروسا بعناية، اتخذ بعد إجراء مشاورات خاصة في فيينا مع الأطراف السورية ومع الاتحاد الروسي – وليس من قبلي فحسب، بل شملت كذلك الأمين العام نفسه. وبناء على تلك المشاورات، كانت للأمم المتحدة أسبابها التي تجعلها تعتقد أن سوتشي ستسهم في تسريع عملية جنيف. وكان يجب العودة بنتيجتها إلى جنيف بوصفها عنصرا أساسيا في عملية سياسية أوسع نطاقا، وكان منتظرا أن تيسر الأمم المتحدة في جنيف الشروط النهائية للجنة دستورية.

وقد عملت بعناية، بهذه الروح، منذ مؤتمر سوتشي، لتيسير تشكيل لجنة دستورية يمتلك زمامها السوريون، وبقيادة سورية، وتيسرها الأمم المتحدة. وقد تشاورت عن كثب مع إيران وروسيا وتركيا بشكل خاص، بالنظر إلى أن الأمر، منطقيا، يشكل محط اهتمامها الخاص – وبما أنها كانت في سوتشي – وتجعل مسؤولية المساعدة نتائج سوتشي أمرا مجديا. وقد تشاورت بشكل موسع، بطبيعة الحال، بما في ذلك مع الدول الأعضاء في ما يسمى بالمجموعة الصغيرة، وغيرها كذلك. وقد كنت رهن الإشارة على الدوام وظللت أستمع إلى السوريين – الحكومة وجميع مكونات المعارضة والعديد من البلدان الأخرى كذلك، داخل سورية وخارجها.

وفي هذه المشاورات، لاقت إحدى الصيغ بشأن المشاركة قبولا. يشكل الوفد الحكومي ثلث المندوبين؛ ويتكون ثلث من وفد المعارضة ممثلا تمثيلا عريضا؛ ويكون الثلث الأوسط، كما يبين البيان النهائي لسوتشي بوضوح، مكونا من: ''خبراء سوريين وأعضاء المجتمع المدني والمستقلين وزعماء القبائل والنساء''. وقد كان وضحا أنه يمكن لكل ثلث أن يضم ٥٠ عضوا، يمكن تحديد ١٥ منهم للاضطلاع بمهمة خاصة فيما يتعلق بصياغة إصلاح دستوري. وسيكون هذا، عندما يقترن بوضوح بنظام داخلي، مجموعة تدابير للبدء في إطلاق عملية شاملة ذات مصداقية لصياغة إصلاح دستوري.

واستنادا إلى هذه الصيغة، برزت ثلاث قوائم: قائمة وفد الحكومة بدعم من روسيا وإيران؛ وقائمة بوفد من المعارضة ممثلا تمثيلا عريضا بدعم من تركيا وكذلك الدول الأخرى؛ وبشكل أهم، قائمة وسط ثالثة، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وواضح أن تيسير سوتشي، ومن ثم الوصول بها إلى الصيغة النهائية، هو واجبي ومسؤوليتي.

وفي رأينا المتواضع، فإن القائمة الثالثة الوسطى المطروحة حالياً على الطاولة تستوفي المعايير المبينة في بيان سوتشي. كما عملتُ على كفالة أن يكون ذلك أمراً يمكن للأمم المتحدة أن تدعمه من حيث المصداقية والشرعية الدولية.

وهذا يعني اختيار الخبراء ذوي الخبرة التقنية ذات الأهمية الحاسمة – فنحن نتكلم عن دساتير – والخبرة في صياغة الدستور. والقصد من ذلك شمول السوريين من مختلف الخلفيات العرقية والدينية والجغرافية؛ سواء من داخل سورية أو من خارجها؛ وأولئك الذين يُعرف عنهم أنهم بناة لجسور التواصل. كما يعني ذلك ضمان أن يكون ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من بين جميع الخبراء البالغ عددهم ١٥٠ من النساء. وهنالك اعتبار بالغ الأهمية هو ضرورة تحقيق التوازن في الشرق الأوسط. لا ينبغي أن يهيمن مَيلٌ بعينه هيمنة تامة؛ وسيكون هذا العنصر من العناصر الأساسية لمصداقية اللجنة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التشاور مع الجهات الضامنة لاتفاقات أستانا، قدمتُ اقتراحات وخيارات متعلقة بولاية اللجنة ورئاستها وتوجيهها وصنع القرار فيها – ولدينا الكثير من التدريب والخبرة في ذلك في الأمم المتحدة. وقد صُممتْ لتوفير الحد الأدنى من النقاط الإجرائية التي تسمح للسوريين بالاجتماع بشكل مثمر والتقدم في عملية سورية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة.

وفي بداية هذا الشهر، قلت إننا نقترب من لحظة الحقيقة. وقد نوقشتْ جميع الفُرص لتغطية جميع المسائل بصورة تامة، بما في ذلك عن طريق أفرقة من مكتبي زارت موسكو وأنقرة وطهران وغيرها من العواصم. وقد جمعتُ اثلاثي أستانا في يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر في جنيف في محاولة للمضي قدماً. وفي ذلك الاجتماع، اتضحت بعض المسائل. فعلى سبيل المثال، ليست قائمة الحكومة محلّ خلاف؛ ولا قائمة المعارضة. وهذا أمر هام، ولكن يتعين علي أن أعترف بأنني وفريقي نشعر بخيبة أمل لأن القائمة الثالثة الوسطى – القائمة التي أتحمل مسؤولية خاصة عنها – قد كانت موضع تشكيك كبير. واقترحتْ نُهُجٌ وجدتُها تتعارض مع المصداقية والشرعية اللازمتين للعملية التي تيسرها الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، في حين أن مسائل من قبيل رئاسة اللجنة والتصويت قد نوقشت، تُركت الكثير من المسائل بشأن القواعد الإجرائية بلا حل.

وقد اقترحتْ الجهاتُ الضامنةُ لأستانا أن نواصل المحادثات التقنية بشأن القائمة الثالثة الوسطى قبل عقد اجتماع آخر في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر. ولئن لم تكن لدي أي مشكلة حقاً في تلك الاجتماعات التقنية، فإني أود أن أكون واضحاً. يجب أن تكون القائمة الثالثة الوسطى متوازنة وذات مصداقية للسوريين من جميع الأطراف وللمجتمع الدولي. ووفقا للقرار

٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان سوتشي الختامي، تقوم الأمم المتحدة وعملية جنيف بتيسير سبل المضي قدماً ووضع الصيغة النهائية لها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى المضي قدماً. ولا يسعنا أن نبقى نتشاور فيما بيننا باستمرار.

كانت هذه – ولا تزال – هي إلى ثلاثي أستانا. وقد وجهت الرسالة نفسها بالضبط عندما التقيت أعضاء ما يسمى بالمجموعة الصغيرة، أي الأردن، ألمانيا، فرنسا، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر في جنيف، أخبرتهم بالشوط الذي قطعته العملية ورحّبتُ بدعمهم. وأوضحتُ لهم، كما فعلت للتو مع ثلاثي أستانا، بأنهم ينبغي ألا يسعَوا إلى التدخل في المسائل التي تُيسرها في الأساس الأمم المتحدة – ولا في القوائم أو في لائحة الإجراءات أو في مضمون العملية – فيما يتجاوز ما في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والمبادئ الـ ١٢ التي وُضعت في عملية جنيف، وتم التصديق عليها في سوتشي.

من السهل جداً القول: ”إننا سنواصل التشاور“. وإذا لم نكن حذرين، فسيصبح ذلك غاية في حدّ ذاته. وما يريد السوريون أن يعرفوه هو متى ستبدأ عملية ذات مصداقية. ومن جانبي، باتت أجزاء تلك العملية كلها في مكانها الصحيح ليحدث ذلك؛ ويمكن أن نبدأ في غضون أسبوع. وإذا دعم الجميع العملية التي تقودها الأمم المتحدة واعترفوا بالحاجة إلى أن يكونوا على توازن ومصداقية فيما يخص لائحة الإجراءات المعقولة، فسيمكننا المضي قدماً بسرعة. وفي الواقع، أعتقد أن الوقت يقترب لكي أحدد موعداً محدداً يوضع بيان سوتشي الختامي فيه موضع التنفيذ من خلال إطلاق اللجنة الدستورية.

لذا سيكون الشهر المقبل بالغ الأهمية. وأنا على استعداد لإشراك الجميع. وبالإضافة إلى الجهات الفاعلة الدولية، أتطلع بطبيعة الحال إلى إشراك الأطراف السورية، بدءاً بالحكومة السورية. فمن الواضح أن لمشاركتهم النشطة بالغ الأهمية إذا أُريد للجنة الدستورية المضي قدماً. وأحتاج أيضاً إلى العمل مع المعارضة وطائفة واسعة من الأصوات السورية. وقبل كل شيء، أود أن أتجاوز التحضيرات الجارية وأن أرى حقاً لجنة دستورية بقيادة سورية ويملك السوريون زمامها قد تشكلت وتعمل من أجل مصلحة سورية والسوريين بوصفها عنصراً أساسياً في عملية سياسية ذات مصداقية. هذا ما لدينا. لقد خلُصت العملية السياسية إلى أمر مهم جداً، وهو اللجنة الدستورية، إلى جانب بيئة آمنة ومحايدة وانتخابات. وهذه أمور مهمة جداً وكافية لإحداث تغيير.

وعلينا ألا نقلل من أهمية هذا الأمر. ومن الضروري أن نرى السوريين قد بدؤوا بالتحدث إلى بعضهم البعض، الأمر الذي يمكن أن يتم ضمن اللجنة الدستورية. وثمة حاجة إلى إيجاد الخطوات التي يمكن أن تبني الثقة والتي يمكن، في الوقت المناسب، أن تهيئ بيئة آمنة وهادئة ومحايدة. وفي وقت يتم فيه بذل الجهود للتركيز على اللاجئين وإعادة التأهيل، دعونا لا ننسى أن الثقة المطلوبة يمكن ألا تتحقق من دون عملية سياسية مجدية لا رجعة فيها ومن دون خطوات حقيقية في الميدان.

ولا يفوتني أن أذكّر المجلس هنا بالحاجة إلى إجراءات عاجلة وملموسة بشأن الإفراج عن المحتجزين والمختطفين، وتسليم الجثث وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، وهي كلها مسائل حاسمة تؤثر على الآلاف من السوريين. ولنتذكّر أيضاً أنه يجب علينا في نهاية المطاف الاستعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة جميع السوريين داخل سورية وخارجها، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

في الأسبوع الماضي، كان لي – مثل كثير من زملائي – شرف حضور جنازة السيد كوفي عنان. وبما أنه كان أول مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بالنزاع السوري، فقد أكد بعض النقاط الأساسية: أن الحل سياسي وليس عسكرياً – وهذا

ما نراه في إدلب، وهو يمضي في هذا الاتجاه – مع عملية وساطة واحدة تقودها الأمم المتحدة، تقوم على أساس الشمول والرضا ويدعمها مجلس أمن موحّد. وقد عرَضَ أولَ طريقٍ للخروج من الأزمة – خطة النقاط الست وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) – ولكنه لم يتمكن من المضي بهذا الجهد قُدُماً عندما لم يكن المجلس موحداً. وكان هذا ثمناً مريرا توجّب دفعه؛ وجميعنا نعرف ما حدث. وللأسف، كانت فرصة ثمينة ضائعة، كما ذكّرني كوفي عنان.

لقد تغير الكثير منذ ذلك الحين، إلا أننا نتفق جميعاً على أنه لا يوجد حل عسكري في إدلب أو في أي مكان آخر. ونحن بحاجة إلى عملية سياسية والأمم المتحدة موجودة لتيسير تلك العملية، بدءاً بعمل اللجنة الدستورية. ومع ذلك، يجب أن تكون ذات مصداقية، لأنه لا يمكن إلا للأمم المتحدة الاستفادة منها مع الشرعية التي تحتاج إليها. وأطلب إلى جميع الأطراف المعنية منح التيسير الذي تقدّمه الأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة – وأعني بذلك في تشرين الأول/أكتوبر – دعمها الكامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم المجلس، كنت في دمشق قبل ثلاثة أسابيع لإجراء محادثات مع الحكومة. وقد أجرينا مناقشات بناءة بشأن طائفة من المسائل. والحالة الآن، في أنحاء كثيرة من البلد، أهدأ مما كان عليه عندما قدمت في آخر زيارة في كانون الثاني/يناير.

ومع ذلك، تظل الاحتياجات الإنسانية كبيرة، وقد أعربت لي الحكومة عن قلقها إزاء نقص التمويل في خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة هذا العام. وقد قلتُ إن معالجة ذلك، في تقديري، تتطلب التحسن في تقييم الاحتياجات ووصول الوكالات الإنسانية، بما في ذلك مكتبي، لطمأنة الجهات المانحة الحالية المحتملة بأن المساعدات تستهدف بصورة حقيقية، وبطريقة محايدة وغير متحيزة، الأشخاص الأشد حاجة، وأنهذه المساعدات تصل إلى هؤلاء الأشخاص أنفسهم.

وبطبيعة الحال، منذ الزيارة التي قمنا بها كنا نركز تماما على خطر أن تؤدي كارثة إدلب التي تلوح في الأفق إلى تقويض جدول أعمالنا الإنساني تماما. وعلى نحو ما قال السيد دي ميستورا، فإننا نرحب بالأنباء التي وردت بالأمس من سوتشي. وأريد أن أكون واضحا مع المجلس بشأن ما هو على المحك.

بداية من الأمين العام وحتى المناصب الأقل، ما فتئنا نعرب باستمرار عن الجزع إزاء شن هجوم عسكري كامل النطاق في شمال غرب سورية. ولم يكن من قبيل المبالغة، بل إنه مجرد بيان للحقائق، القول بأن هذا الهجوم كان من المرجح أن يتسبب في أسوأ مأساة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. وأظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجريت في الشهر الماضي عن المتضررين أن أكثر من ٢ مليون شخص كانوا ليتم تشريدهم في حال تم القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق. كان الأمر سيعني المزيد من المعاناة التي لا توصف للفئات الضعيفة والأشخاص المذعورين في المواقع المكتظة التي وصلت فيها الخدمات الأساسية إلى نقطة الانهيار لمدة أشهر. فببساطة، لا سبيل للوكالات العاملة في المجال الإنساني لحماية الملايين من الأشخاص الأشد ضعفا وتلبية احتياجاتهم، بمن في ذلك، كما ذكرنا السيد دي ميستورا، مليون طفل، في خضم هجوم عسكري واسع النطاق. ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بالأمس، لأنه إذا استمر وتم تنفيذه في إطار الاحترام الكامل والمستمر للقانون الدولي الإنساني، ربما نتفادى الكارثة التي حذرنا منها.

ولتحقيق النجاح، يتطلب نزع السلاح موافقة جميع الأطراف. ودون التوصل إلى هذا الاتفاق، من المتوقع أن تستخدم القوة لنزع السلاح، ومن ثم تعريض المدنيين للضرر الذي نسعى

إلى تجنبه. وإذا رأى المدنيون، سواء من داخل المنطقة المنزوعة السلاح المقترحة أو خارجها، ضرورة المغادرة، يجب أن يسمح لهم بالتماس اللجوء إلى مكان آخر. وفي حال حدوث تشريد، يجب اتخاذ كل التدابير الممكنة للتأكد من توفير ظروف مرضية للسكان المدنيين من حيث المأوي والنظافة والأوضاع الصحية والسلامة والتغذية وعدم التفريق بين أفراد الأسرة الواحدة.

كما أنه من المهم أن يجري أي فحص للتمييز بين المدنيين والمقاتلين وفقا للقانون الدولي الإنساني وإجراءات تشغيل موحدة واضحة، مع ضمان المعاملة الإنسانية ومساءلة من يتم فحصهم. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة للحماية والمساعدة من أجل المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، الذين كانوا مرتبطين بالمقاتلين، أو كانوا هم أفراد أسرهم. وبصرف النظر عن الموقع – سواء داخل المنطقة المنزوعة السلاح أو خارجها – تظل الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني سارية. ولا يمكن للأطراف المتحاربة أن تتجاهل عمدا أو باستهتار التمييز بين المدنيين والمقاتلين، أو بين الهياكل الأساسية المدنية والأهداف العسكرية.

ولا تزال الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الأخرى العاملة في المجال الإنساني، تنفذ برنامج تقديم المساعدة الإنسانية الرئيسية عبر الحدود في تركيا، فقا لما نصت عليه قرارات المجلس. وفي المتوسط، فإننا نصل إلى ٢ مليون شخص كل شهر في شمال غرب سورية. وهذا الأسبوع وحده، يتم إرسال أغذية لأكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ شخص عبر الحدود، وكذلك المواد غير الغذائية والخيام لأكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص – معظمها عن طريق معبر باب الهوى إلى إدلب. ويجري أيضا تجهيز المعونة لضمان أن يواصل من هم بحاجة إليها تلقي الدعم في مواجهة المزيد من التصعيد العسكري. وقد تم بالفعل تجهيز الحصص الغذائية لمدة أسبوع لأكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص، والمواد غير الغذائية إلى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في إدلب. كما تم تجهيز اللوازم في محافظات حمص وحلب واللاذقية، بما في ذلك المساعدة الغذائية لما يصل إلى مليون نسمة ولوازم المأوى ومواد غير غذائية لما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وما كاد ليكون أي من ذلك ممكنا لو لم يجدد المجلس أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) عندما اعتمد القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. لقد أحدث القرار تغييرا حقيقيا، ويعتمد الملايين من الناس على الأنشطة التي يكلف بها.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أجزاء من البلد صعبة. ففي ركبان، على الحدود بين سورية والأردن، لا تزال الأمم المتحدة، بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، على استعداد لتقديم المساعدة الإنسانية من خلال قافلة مشتركة بين الوكالات. وما نحتاج إليه هو الحصول على موافقة رسمية من الحكومة السورية للمضي قدما ولتتمكن الأفرقة من مرافقة القافلة لتقديم اللوازم المنقذة للحياة وتقييم الاحتياجات ورصد التوزيع. كما أننا بحاجة إلى نزع فتيل النزاعات والحصول على ضمانات للمرور الآمن من الحكومة السورية، والاتحاد الروسي، وقوات التحالف الدولي، وحكومة الأردن. ونحن بحاجة إلى ضمانات خطية للمرور الآمن من جميع الجماعات المسلحة من غير الدول التي تسيطر على المخيم والموجودة على طول الطريق.

وبالإضافة إلى الشمال، يقدر الآن أن حوالي ١٥٣ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى مدينة الرقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، رغم أن الظروف لا تزال غير مواتية للعودة بسبب ارتفاع مستويات الدمار والتلوث بالمتفجرات الخطرة. وقد بذلت جهود لتوسيع نطاق الاستجابة للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ وقت سابق من هذا العام، بما في ذلك أنشطة التوعية بمخاطر الألغام والتدريب. وما برحت منظمات الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام تنفذ عمليات إزالة الألغام في مدينة الرقة منذ حزيران/يونيه، مع التركيز على الهياكل الأساسية الرئيسية، مع وجود آلية تنسيق متاحة لتشمل المواقع ذات الأولوية من جانب

المجتمع الإنساني. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به قبل أن تصبح المدينة آمنة ومؤاتية للعودة.

وفي دير الزور، يبدو أن الاهتمام قد تحول الآن نحو آخر منطقة متبقية من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سورية، على طول الضفة الشرقية من نهر الفرات في الأجزاء الجنوبية من المحافظة. ويشمل ذلك بلدات الهجين والسوسة والشعفة وباغوز. وهناك شواغل كبيرة بشأن سلامة المدنيين الذين يعيشون في تلك المناطق وأمنهم، حيث يقدر عدد المشردين بأكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص ويتم إلقاء تقارير ومنشورات لتحذير المدنيين من المغادرة قبل بدء الهجوم. وإنني أدعو الأطراف مرة أخرى إلى تجنب وقوع خسائر مدنية من خلال احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة، والسماح للمدنيين الذين يرغبون في المغادرة بالانتقال بأمان إلى مناطق أخرى.

وفي الجنوب الغربي من البلد، تشير التقارير إلى أن معظم الأشخاص الذين نزحوا في المنطقة منذ أواخر حزيران/يونيه، والذين بلغ عددهم ما يقرب من ٣٢٥ ٠٠٠ شخص، قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية. ولكن لا يزال هناك الآلاف مشردين، ولا تزال تسجل مستويات مرتفعة من الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك في صفوف العائدين. وما برحت الأمم المتحدة مستمرة في تقديم المساعدة الإنسانية في المنطقة، بالاتفاق مع الحكومة، وفي شراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات الأخرى العاملة في المجال الإنساني، من خلال بذل جهود مستمرة لضمان وصول أكثر استدامة في جميع أنحاء المنطقة. وثمة حاجة ملحة للقيام بذلك من أجل معالجة الثغرات المنبثقة عن تعليق الأنشطة العابرة للحدود من الأردن في أواخر حزيران/يونيه.

وأود أن أختتم بكلمة أخيرة عن إدلب. ماذا نعتقد أن ملايين المدنيين البالغ عددهم ٣ ملايين شخص، بمن فيهم مليون طفل، المحتجزين في إدلب قد استفادوا من اتفاق الأمس؟حسنا، لديهم سؤال بسيط: هل هذا مجرد وقف لتنفيذ الإعدام أم أنه بداية مهلة، أي بداية بصيص ضئيل من الضوء في نهاية النفق الأحلك ظلاما؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، الممثل الخاص لوزيرة الخارجية المعني بمشاركة سورية، وبدعوة من السفير هيلي. وأشكرها على قيادتها لدعم شعب سورية ودعوتها للحضور هنا اليوم.

وأشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وقبل أن أواصل بياني، أود أن أعرب عن الحزن لشريكتنا في مجلس الأمن، روسيا، للخسارة المأساوية في الأرواح جراء إسقاط طائرة روسية أمس. ويذكرنا هذا الحادث المؤسف بالحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي ودائم وسلمي للنزاع، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن إدلب تمثل الأمل الأخير بالنسبة لثلاثة ملايين سوري لجأوا إليها من حكم نظام الأسد الإرهابي، كما سمعنا للتو من وكيل الأمين العام. هؤلاء الناس على دراية تامة بوحشية الأسد. ذلك لأن الكثير منهم، ١,٤ مليون منهم تحديدا، قد فروا من ديارهم في السابق.

وأحد هؤلاء الفارين فتاة تبلغ من العمر ٢٤ عاما تدعى هبة.

لقد غادرت هبة وعائلتها الغوطة الشرقية في آذار/مارس. وحينها وصف الأمين العام الهجوم على الغوطة الشرقية بأنه ”جحيم على الأرض“. واضطرت هبة وعائلتها إلى الفرار إلى إدلب، آملين في إيجاد مكان لا يخشون فيه على حياتهم. ولكن

هبة الآن على خط المواجهة مرة أخرى. فكما قالت لأحد المراسلين الصحفيين،

”لقد تعرضنا لما يكفي من القصف في الغوطة الشرقية. بكيت كثيرا عندما سمعت أزيز الطائرات الحربية مرة أخرى. لا يوجد أي مكان نحتمي به.“

من أجل هبة، ومن أجل ٣ ملايين من المدنيين الذي يعانون معها في إدلب ومن أجل جميع مواطنيها في جميع أنحاء سورية وفي الشتات، علينا ألا نتوصل إلى إلى ترتيب مؤقت آخر، بل لوقف دائم لإطلاق النار يمهد السبيل إلى حل سياسي موثوق به تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف.

وكما ذكر الرئيس ترامب، فإن بشار الأسد رئيس سورية يجب ألا يتهور فيُهاجمَ إدلب. وبما أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. تريد روسيا للعالم أن يعتقد بأن الأمور كافة ستعود بعد الحملة العسكرية إلى سابق عهدها. ولذلك طالبوا بثلاثة إجراءات: الاعتراف بالنظام وتوفير الأموال لإعادة الإعمار ودفع الدول المجاورة لسورية إلى إعادة اللاجئين إلى ديارهم قبل أن يكون القيام بذلك مأمونا، في محاولة للتغطية على السنوات السبع الماضية من العنف وإخفائها. ولنكن جادين. لن نرحب أبدا بالأسد وأعوانه الذين ارتكبوا تلك الفظائع في عالم الدول المتحضرة. ولن يحصلوا على أية مساعدة لإعادة البناء، وبالتأكيد لن يحصلوا عليها منا. ولا يمكنني أن أتصور أن أي حكومة أخرى ستريد أن تفسر لشعبها سبب إرسالها المعونة إلى نظام الأسد الوحشي.

لن يتحقق الاستقرار في سورية ما دامت إيران وقواتها العاملة بالوكالة موجودة هناك. فتلك الجماعات مسؤولة عن بعض أفظع أعمال العنف في هذه الحرب. وقادت حملة التجويع والاستسلام التي قام بها النظام. وهي الآن على أعتاب إسرائيل. وذلك أمر غير مقبول. ولا يمكن لإيران أن تملي مستقبل الشعب السوري. وإذا كانت روسيا مهتمة بإحلال السلام في سورية، عليها أن تضمن مغادرة إيران وميليشياتها سورية إلى الأبد. وسيتبدد خطر اندلاع نزاع أوسع نطاقا بخروجها.

إن إيران مسؤولة عما آلت إليه سورية التي نراها اليوم: بلد مدمر ينتشر فيه العنف. وأبناء الشعب السوري يعرفون تماما من فعل بهم ذلك. ولن ينسى أحد. ويجب علينا أن نحول دون أن يعاني الشعب السوري كارثة أخرى على يد نظام الأسد، والسبيل الوحيد للمضي قدما هو وقف دائم لإطلاق النار، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

بالأمس، وكما سمعنا للتو، اتفقت روسيا وتركيا على تحقيق استقرار الحالة في إدلب. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف دائم لإطلاق النار واتخاذ خطوات فورية من أجل المضي قدما بعملية السلام في جنيف. مرة أخرى، إن السبيل الوحيد للمضي قدما هو حل سياسي حقيقي وشامل للجميع.

وقد التقيت وآخرون في الأسبوع الماضي بالمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا لتحديد كيفية المضي قدما بعلمية جنيف السياسية. يجب أن نركز على ذلك. فنحن بحاجة إلى محادثات تلتزم بخارطة الطريق من أجل وضع دستور جديد وإجراء انتخابات تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بذلك المسعى، ولهذا حضرت هنا اليوم لدعم السفيرة هيلي وفريقها في نيويورك.

ونعتقد أنه ينبغي للمبعوث الخاص دي ميستورا المضي قدما كما ذكر بجهوده في تشكيل لجنة دستورية بما يتماشى مع ولايته. وما برحنا نناقش تشكيل تلك اللجنة منذ كانون الثاني/يناير. ونعرف أن روسيا أبلغتنا في البداية موافقتها على ذلك بشكل كامل، ووعدت بأن تلك اللجنة ستدعم عملية جنيف برعاية الأمم المتحدة بشكل كامل. وكما قال السيد دي ميستورا، يجب أن نحرز تقدما الآن. لذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تحدد موعدا لانعقاد الاجتماع الأول لهذه الجنة والمضي قدما لوضع دستور جديد. ونريد أن نسمع من الأمم المتحدة عن

التقدم المحرز بشأن المسألة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث باقي الشركاء في مجلس الأمن على دعم ذلك المسعى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أعرب عن التعازي إلى روسيا في الأرواح التي أزهقت مؤخرا، التي تزيد من قائمة الذين سقطوا في سورية وتبرز ضرورة إيجاد حل سياسي عاجل.

إنني أتكلم بالنيابة عن السويد والكويت.

وأود بداية أن أشكر وكيل الأمين العام السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية والمساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة للغاية. ونكرر مناشدتنا كفالة الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك إلى المناطق التي تغيرت السيطرة عليها مؤخرا. فتقارير الأمين العام لا تزال تشير بشكل واضح إلى أهمية توفير جميع سبل إيصال المساعدات، بما في ذلك المساعدات الإنسانية عبر الحدود، لتقديم المساعدات الإنسانية على نحو فعال وضمان استجابة قائمة على الاحتياجات. ونعيد التأكيد على مناشدتنا جميع الجهات المانحة المساهمة بسخاء في النداءات السورية التي لم تحظى بالتمويل الكافي.

ونود أن نركز ملاحظاتنا مرة أخرى على إدلب، وأشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد لوكوك على إطلاعنا على آخر التطورات بشأن مختلف جوانب الحالة الخطيرة للغاية هناك، وعلى العمل المكثف الذي تضطلع به الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوع ما حذرنا من أنه سيكون أسوأ كارثة إنسانية في هذا القرن.

لقد تلقينا تقارير تفيد بأن أياما في الأسبوع الماضي لم تشهد ضربات جوية، الأمر الذي يبين أنه إذا ما توفرت إرادة سياسية، يمكن تحقيق وقف للأعمال العدائية. لقد أثلجت صدرنا البيانات الصادرة عن اجتماع سوتشي أمس، ونأمل في أن ينفذ الآن وقف للأعمال العدائية في إدلب ويحترمه الجميع وأن يسود الحوار بدلا من التصعيد العسكري. وهذا مطلوب أيضا من أجل النجاح في الجهود الرامية إلى فصل الجماعات الإرهابية على النحو الذي حدده مجلس الأمن عن جماعات المعارضة المسلحة. كما نود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الاتفاق المبرم في سوتشي اليوم، بما في ذلك إنشاء منطقة منزوعة السلاح بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والتأكيدات بوقف فوري للأعمال العدائية. ونرحب أيضا بما يضطلع به المبعوث الخاص دي ميستورا من عمل في ذلك الصدد، ونشجع على التنسيق بين الجهود الجارية عند الاقتضاء.

إن تدابير مكافحة الإرهاب لا تعفي الأطراف من التزاماتها الواضحة بموجب القانون الدولي، وهي واجبات تنطبق على جميع أنحاء إدلب وسورية. وقد دعا الأمين العام في الأسبوع الماضي الجهات الضامنة في أستانا

”إلى إيجاد سبيل لعزل الجماعات الإرهابية وتهيئة ظروف تحول دون أن يصبح المدنيون الثمن لحل مشكلة إدلب“.

وهذا ينطبق على إدلب وعلى جميع المناطق في سورية.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، وفي جلسة تلو الأخرى، دأبت السويد والكويت إلى جانب الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن، على دعوة الجهات الضامنة في أستانا إلى تنفيذ اتفاق التهدئة في إدلب الذي توصلت إليه. وسنواصل هذه الدبلوماسية الوقائية، ونكرر مطالبتنا سورية وحلفائها اليوم الامتناع عن تصعيد العنف في إدلب وضمان وصول المساعدات الإنسانية وحرية التنقل الكاملة لجميع الأشخاص والوفاء بجميع

التزاماتها بموجب القانون الدولي. لا بد من حماية المدنيين والأهداف المدنية ويجب أن تلتزم كافة الأطراف بتطبيق مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وكل تلك الالتزامات تنطبق على إدلب وجميع المناطق في سورية، داخل أو خارج أي منطقة منزوعة السلاح. والمطالب الواضحة جدا الموجهة إلى أطراف النزاع في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا تزال قائمة.

ونعرب أيضا عن بالغ قلقنا إزاء التقارير الجديدة التي تفيد بشن هجمات على المرافق الطبية على الرغم من أنها تخضع للحماية، على سبيل المثال، الهجوم بالقنابل الذي وقع في ٦ أيلول/سبتمبر على مرفق طبي في كفر زيتا. تلك الهجمات قد ترقى إلى جرائم حرب. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي، ونؤكد من جديد دعمنا القوي للآلية الدولية والمحايدة والمستقلة ولجنة تحقيق في ذلك الصدد. ونؤيد أيضا النداء الذي وجهه وكيل الأمين العام لوكوك إلى جميع الأطراف الالتزام ببروتوكولات الحماية.

ونقدر أيضا المعلومات المستكملة التي قدمها المبعوث الخاص دي ميستورا بشأن العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وجهوده الدؤوبة في ذلك الصدد. ونتفق معه بشأن ارتباط القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بالحل الذي يجب التوصل إليه للحالة في إدلب. لا بد من تقديم الحوافز للجماعات المسلحة والسكان المدنيين خلال الفترة بعد عملية الفصل. ومثل هذه الحوافز لا يمكن أن تأتي إلا من جهد دبلوماسي حقيقي على تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ولذلك من الضروري إحراز تقدم في العملية السياسية بالتوازي. وندعم بشكل كامل ولاية الأمم المتحدة لتشكيل لجنة دستورية وضرورة ضمان مصداقيتها وشرعيتها الدولية. ولا بد من كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في أعمال اللجنة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام القائمة الوسط المستقلة التي وضعتها الأمم المتحدة، ونشجع المبعوث الخاص على عقد اجتماع لهذه اللجنة في أقرب وقت ممكن، كما أشار.

وعلينا جميعا أن نكون واضحين: من شأن عملية عسكرية واسعة النطاق في إدلب أن تقضي على ما تبقى من أمل في التوصل إلى تسوية سلمية ومستدامة في سورية. وما أن تجري عملية لانتقال سياسي قوي يتمتع بمصداقية، وعندما تكون الظروف مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا، حينها ستكون الجهات المانحة الدولية على استعداد للمساعدة في إعادة إعمار سورية.

ولا تزال سورية والدول الضامنة لمسار أستانا تتحمل المسؤولية عن تجنب وقوع كارثة وإتاحة الوقت للحوار، وهم قادرون على ذلك. ستواصل الكويت والسويد، بوصفهما مشاركين في الصياغة المتعلقة بالملف الإنساني لسورية، ضمان متابعة المجلس للتطورات في إدلب عن كثب. وما زلنا نعمل بنشاط على استكشاف جميع الخيارات المتاحة أمام مجلس الأمن. ونحن على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس والجهات الفاعلة المعنية بشأن أفضل السبل للمضي قدماً. لقد أريقت دماء بما فيه الكفاية. وينبغي أن تكون جميع الجهود الآن سياسيه ودبلوماسيه.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تقديم خالص التعازي للاتحاد الروسي فيما يتعلق بالحدث الذي ذُكر للتو.

وأشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ومارك لوكوك على التزامهما المثالي وإحاطتيهما الإعلاميتين اللتين لا تبينان خطورة المرحلة الراهنة فحسب، لكن توضحان أيضا الاحتمالات القائمة اليوم للخروج من هذه ألازمه.

إن سورية تقف اليوم عند مفترق طرق: فهي إما أن تواصل الانزلاق نحو التصعيد العسكري في إدلب، وعند ذلك سيبدأ

أحد أحلك الفصول في المأساة السورية، أو يمكنها بدلا من ذلك أن تسلك طريق المشاركة السياسية الحقيقية نحو حل النزاع. وكلتا الحالتين ممكنتان في هذه المرحلة، سواء الحالة الأحلك أو تلك الأكثر مدعاة للتفاؤل. ويعتمد القرار إلى حد كبير على قدرة مجلس الأمن على الاتحاد حول السلام – على الخيار الذي في متناول أيدينا اليوم، رغم التحديات الهائلة التي نواجهها.

إن سورية مرة أخرى على شفا كارثة، إذ يهدد الهجوم منطقة إدلب على مدى الأسابيع القليلة الماضية، حيث يعيش هناك حاليا أكثر من ٣ ملايين شخص. وتعرضت مواقع هناك للقصف بالفعل، وفرّ عشرات الآلاف من المدنيين من الهجمات العشوائية وقد يأتي ما هو أسوأ من ذلك. وكان العديد من المستشفيات أهدافا لهجمات. ومهما أكدنا على ما يأتي فلن نفيه حقه: تشكل الهجمات على العاملين في المجال الصحي والمستشفيات جرائم حرب وسيحاسب مرتكبوها على أفعالهم. ولا يمكن لمكافحة الإرهاب أن تكون تحت أي ظرف من الظروف حجة مقبولة لتبرير مثل هذه الكارثة. إذ لا تمثل الهجمات العشوائية غضبا إنسانيا فحسب، لكن أيضا فعلا من أفعال الحماقة الاستراتيجية، ولا تعمل سوى على تأجيج الإرهاب الذي يزعمون أنهم يحاربونه. ولذلك أصبحت سورية أبرز حاضنه للإرهاب. وسوف يكون للهجوم في إدلب نفس الأثر، وعلاوة على ذلك، سيسهم في انتقال المقاتلين الجهاديين الموجودين هناك إلى جميع أنحاء المنطقة، وربما إلى أوروبا وخارجها.

لقد بذلت فرنسا مع شركائها، جهود دؤوبة في جميع المحافل، وعلى جميع الجبهات، بحثا عن سبل لتفادي هذه الكارثة. وقد عُقد اجتماع رباعي الأطراف يوم الجمعة الماضي بين مستشارين دبلوماسيين من تركيا وروسيا وألمانيا وفرنسا، بهدف إيجاد أرضية مشتركة بين المجموعة الصغيرة ومجموعة أستانا. وهذا في رأينا مسار لا مفر منه. لقد بذلت تركيا جهودا كبيرة للإسهام في إيجاد حلول ملموسة. بينما نشير إلى الاتفاق الذي أعلن عنه بالأمس الرئيسان أردوغان وبوتين بشأن إنشاء منطقة منزوعة السلاح في منطقة إدلب، فإننا ندعو تركيا وروسيا إلى تحديد المعايير، مثل مصير وتنقلات الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، عندما نريد الاعتقاد بأن الدبلوماسية قد أحرزت تقدما في نهاية المطاف، يجب علينا أن نثابر في جهودنا المشتركة لإقناع جميع أطراف النزاع بأن هناك بدائل للتصعيد وأن مسار الحوار هو السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم للحالة في إدلب.

يجب أن تكون حماية المدنيين أولوية مطلقة بالنسبة لجميع الجهات المعنية. ويتعين على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما بموجب مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. كما يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية المرافق الطبية والإنسانية والموظفين الطبيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وتامة وبدون عراقيل إلى السكان المحتاجين. أود أن أشير إلى الطابع المتميز والبالغ الأهمية للمساعدات الإنسانية عبر الحدود، التي قدمت في شهر آب/أغسطس وحده مساعدة حيوية يومية إلى نحو ٠٠٠ ٧٥٠ شخص في الجزء الشمالي – الغربي.

ونواصل دعم جهود تركيا لإيجاد حل عن طريق التفاوض في إدلب. ونثني على التزامها، شأنها في ذلك شأن التزام الأمم المتحدة، الذي يُحدث تغييرا حقيقيا. إن مستقبل سورية هو الذي على المحك. كيف يمكن في الوقت نفسه الأمل في عودة اللاجئين والإعداد لهجوم يمكن أن يشرد مئات الآلاف من الناس؟ كيف يمكن إيجاد الثقة الضرورية لإجراء عملية سياسية ذات مصداقية في الوقت حيث لا يزال سكان إدلب مهددين بحملة عسكرية وحشية؟ كيف يمكننا الدعوة إلى تعمير سورية وفي الوقت نفسه الإعداد لتدمير إدلب وليس هناك أي عملية

سياسية ذات مصداقية لا رجعة فيها؟ والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في سورية. ومن شأن هجوم في إدلب أن يبدد أيضا الأمل في تحقيق السلام في سورية. وأكرر مرة أخرى أننا لن نتسامح مع أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية، ونحن على استعداد للرد.

ومن الضروري تجنب التصعيد في إدلب نظرا لأن التوصل إلى حل سياسي تفاوضي موثوق يقبله الجميع هو أمر في متناول أيدينا. هذا هو اعتقادي الراسخ. وأوجدت هذا الخيار وساطةُ الأمم المتحدة. ينبغي للمناقشات التي عُقدت بجنيف في الأسبوع الماضي أن تؤدي إلى الإسراع بإنشاء اللجنة الدستورية، وهي العنصر الأول من العملية السياسية التي أقرها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأعرب الفريق الصغير، الذي اجتمع مع المبعوث الخاص يوم الجمعة، عن تأييده الكامل لتلك الجهود. ومع ذلك، أعربت الجهات الضامنة لاجتماع أستانا عن تحفظات بشأن تكوين اللجنة الدستورية التي أنشأها المبعوث الخاص، على الرغم من الولاية التي أناطها به البيان النهائي لسوتشي في ٣١ كانون الثاني/يناير.

تعتقد فرنسا اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان للمضي قدما في إنشاء السيد دي ميستورا للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. وهذه هي الدعوة التي أود أن أوجهها اليوم باسم فرنسا، مرددا رسالة السيد ميستورا، التي أدلى بها إلينا للتو، ومؤيدا لها. وهناك حاجة إلى تعيين تاريخ قريب لبدء هذا العمل. وأشير إلى أن المشاركين في مؤتمر سوتشي قد اتفقوا على أن يكون المبعوث الخاص مسؤولا عن تكوين اللجنة في إطار عملية جنيف. ويجب أن توجه هذه الالتزامات عملنا. يجب أن يكون المبعوث الخاص في وضع يؤهله إلى تزويدنا بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز في الجلسة المقبلة للمجلس بشأن هذه المسألة، وينبغي للجنة الدستورية أن تتمكن في نهاية المطاف من الاجتماع في أقرب وقت ممكن. وفي رأينا أن هذا أمر رئيسي لبناء زخم سياسي حقيقي. إننا جميعا ندرك أن الطريق أمامنا طويلة وشاقة؛ ولهذا السبب وراء دعوتنا: ليس لدينا ولو دقيقة واحدة نهدرها.

إن الحل السياسي لا يبدأ وينتهي بصياغة دستور جديد؛ يجب الآن أن تبدأ المناقشات المفصلة بشأن العديد من العناصر الأخرى، مثل الطرائق المتعلقة باعتماد نص دستوري جديد؛ وإجراء انتخابات تتسم بالحرية والشفافية حيث بوسع جميع السوريين أن يصوتوا، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا؛ وبشكل أعم، تهيئة بيئة آمنة ومحايدة، تستند إلى تدابير بناء الثقة، الأمر الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من منح المصداقية اللازمة للعملية برمتها.

لقد جرى تحديد خارطة طريقنا بوضوح: إلتزام قوي بوقف الأعمال العدائية في إدلب؛ الاستمرار في العملية السياسية، بدعم جماعي لإطلاق عمل اللجنة الدستورية كخطوة أولى؛ ووحدة المجلس حول خطة سياسية بناءة بهدف التوصل إلى حل سلمي ومتفق عليه للنزاع. إن موقف فرنسا الذي لا لبس فيه هو أنه لا يمكن تصور إعادة بناء سورية إلا على هذا الأساس، بمجرد أن يبدأ الانتقال السياسي الذي لا رجعة فيه والموثوق به والشامل. فلنكن واضحين: من دون ضمان استمرار هذا التحول، لن يؤمن أي سوريين أن بلدهم قد تغير، وسترفض الأغلبية الساحقة منهم العودة إلى ديارهم، مما سيقوض أي أمل في تحقيق السلام الدائم في سورية.

في الختام، أود أن أؤكد إيماننا بأن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن كسر دورة المآسي في سورية، وعن توليد زخم سياسي حقيقي. وأدعو المجلس بالنيابة عن فرنسا، إلى الالتفاف حول ذلك الهدف السياسي المشترك من خلال دعم عملية جنيف والمبعوث الخاص والتسوية السياسية الشاملة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الإستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تعازينا الحارة للسفير فاسيلي نيبنزيا في وفاة جنود روس أمس. كما نعرب عن تعازينا لحكومته ولأسر الضحايا.

يجب أن ندرك أن الحالة في إدلب، وفي سورية بشكل عام، تتطلب قدرة دبلوماسية قوية على أعلى مستوى لوقف المجزرة وإدارة تدفق المشردين بشكل مناسب. وهذا هو سبب ترحيب حكومة غينيا الاستوائية، رغم المواقف المتباينة للغاية في مؤتمر قمة طهران، بتوقيع المذكرة المتعلقة بتثبيت منطقة إزالة التصعيد في إدلب، التي اتفق عليها الرئيسان بوتين وأردوغان أمس في سوتشي. وتهدف هذه المذكرة إلى رفض الهجوم العسكري الواسع النطاق، الذي كنا نتوقعه منذ بداية شهر أيلول/سبتمبر بسبب تكثيف الهجمات الجوية والبرية، التي أدت إلى وقوع العشرات من الوفيات والإصابات وعمليات التشريد، فضلا عن تدميرها للبنية التحتية المدنية. وكما أشار الموقعون على الاتفاق، فإن الاتفاق الروسي التركي يسعى إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب يقوم فيها جنود من كلا البلدين بدوريات بحلول تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ويتيح فصل القوات الحكومية عن قوات المعارضة، وسحب الأسلحة الثقيلة ابتداءً من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وإعادة تشغيل النقل البري بين حلب وبلدات اللاذقية وحماة قبل نهاية عام ٢٠١٨. وكل ذلك يعني أن المحادثات الروسية – التركية يجب أن تمنع الجيش السوري من القيام بهجوم عسكري كبير والذي من شأنه أن يسفر عن فقدان العديد من أرواح المدنيين في إدلب.

ونهنئ حكومتي الاتحاد الروسي وتركيا على هذا الجهد الدبلوماسي المثمر، والحكومة السورية على دعمها لهذا الاتفاق، وتعبيرها عن استعدادها لتنفيذ أحكامه.

وهذا القرار، الذي ينبغي أن يهدف إلى تعزيز وقف إطلاق النار، وتحسين الحالة الإنسانية والسعي للتوصل إلى حل سياسي طويل الأجل للنزاع، يتماشى تماما مع ولاية وسيط العمل الدولي في سورية، المبعوث الخاص دي ميستورا. ونود أن نشكره على عمله الدؤوب الذي يتلخص في اتفاق سوتشي. وتأمل حكومتي أن تؤدي الاجتماعات التي يعقدها السيد دي ميستورا مع ممثلي ١٠ بلدان من مجموعة الاتصال الدولية السورية في ١٠ و ١١ و ١٤ أيلول/سبتمبر في جنيف في النهاية إلى إنشاء لجنة دستورية داخل سورية، وألا يضع ضامنو اتفاق أستانا أي عائق أمام الاقتراح الدستوري الذي طرحه السيد دي ميستورا. وهذا الاقتراح ضروري لإجراء الانتخابات في فترة ما بعد الحرب بهدف إضفاء الشرعية على العملية السياسية التي يجب أن تشارك فيها جميع الأطراف السياسية في البلد.

إن حقيقة أن النزاع السوري لن ينتهي بهذه المعركة تبرر الحاجة إلى إعطاء الأولوية لحل سياسي في إدلب. ويواصل تنظيم داعش الحفاظ على معقل صغير على الحدود مع العراق، ولا يزال جزء كبير من أراضي البلد خارج نطاق سلطة الحكومة، لا سيما في الشمال والشرق، وهي مناطق في أيدي الميليشيات الكردية. علاوة على ذلك، فإن الجماعات المسلحة التي تمكنت من الفرار من إدلب لا تزال تجد ملاذاً إلى الشمال من حلب. لذلك، وكما قلنا من قبل، يتعين ألا يعاني المدنيون من سياسة الأرض المحروقة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، كما تم التأكيد من قبل، فإن مليوني شخص في إدلب في حالة سيئة وهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون هجوم كبير جديد أكثر فتكًا ودمارا من أي هجوم آخر تم القيام به خلال هذا الصراع الذي أودى بحياة أكثر من ٥٠٠،٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من هذه البيئة التشغيلية الصعبة، يسعد وفد بلدي أن تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم مساعدات إنسانية منتظمة إلى إدلب عبر الحدود في تركيا. علاوة على ذلك، وفي ظل هذه الظروف الصعبة، يجب ألا تغفل الأمم

المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني عن الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمساعدة عبر الحدود حتى يمكن تقديم المساعدات الإنسانية بكفاءة وفعالية.

وأود أن أختتم بتكرار التأكيد مرة أخرى على ضرورة أن تتحلى جميع أطراف الصراع بضبط النفس وأن تحترم التزاماتها المترتبة عليها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، من أجل حماية أرواح المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكذلك موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وفقا للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أتقدم بأخلص تعازينا لزملائنا وأصدقائنا في الوفد الروسي بعد مأساة إسقاط الطائرة التي كان على متنها أفراد عسكريون. ويساورنا قلق عميق إزاء هذه المأساة، ونقدم تعازينا العميقة إلى أسر وأحباء الموتى، فضلا عن زملائهم الذين ماتوا.

(تكلم بالإنكليزية)

ونشكر المبعوث الخاص دي ميستورا ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات. ومن دواعي سرورنا الإحاطة علما أنه على الرغم من المشاكل المتعلقة بإدلب، فقد أحرزنا تقدمًا كبيراً في العملية السياسية في اتجاه حل النزاع.

ويسر كازاخستان أن تلاحظ أن العمل الذي قام به الضامنون يهدف بلا شك إلى منع التصعيد في إدلب، لأن لا أحد يريد الحرب. وفي هذا الصدد، ترحب كازاخستان بالمذكرة التي وقعت في ١٧ أيلول/سبتمبر في سوتشي من قبل وزارتي الدفاع الروسية والتركية، بشأن استقرار الحالة في منطقة تهدئة إدلب في سورية. ونؤيد إنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح في محافظة إدلب في سورية لفصل القوات الحكومية عن المقاتلين المتمركزين هناك. ونشيد بتركيا والاتحاد الروسي على قرارهما الناجح المتعلق بتفعيل المنطقة المنزوعة السلاح بحلول تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نتطلع الآن إلى تنفيذ جميع الأطراف المشاركة لذلك الاتفاق.

إننا نشيد بمحاولات المبعوث الخاص الرامية إلى إشراك مختلف دول الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج وأوروبا في العملية. ونرحب بالمشاورات التي أجراها في ١٤ أيلول/سبتمبر في جنيف مع وفود ما يسمى بالمجموعة الصغيرة لتيسير البعد الأوسع لجهدنا الجماعي. وعلى الرغم من أن ذلك الاجتماع لم يخلص إلى نتائج ملموسة، ينبغي الاستمرار في تلك المشاورات، إذ أنها تشكل إقرارا واضحا بأن المجتمع الدولي يعتزم إيجاد مخرج سلمي للأزمة السورية. وبالمثل، هناك حاجة إلى نموذج إقليمي ابتكاري لدعم عمليتي جنيف وأستانا على السواء من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز عملية السلام. وننوه مع الارتياح إلى توصلالمفاوضات في جنيف إلى اتفاق على عدد من المرشحين للجنة الدستورية. ونحن ندعم جهود السيد دي ميستورا للمضي قدما بإطلاق عمل تلك الهيئة الهامة.

فالحالة في سورية صعبة للغاية. وعلينا جميعا، مثلنا مثل الجهات الضامنة لعملية أستانا، أن نبذل كل جهد ممكن لضمان ألا يعاني السكان المدنيين بسبب الكفاح الذي يجب أن يستمر ضد المنظمات الإرهابية. وكذلك نحث جميع الأطراف على التصرف بحذر فيما يتعلق بما يسمى بالتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية، من قبل أي من الجانبين من أجل تفادي المزيد من الأزمات السياسية أو الإنسانية.

ونثني كثيرا على الزيارة التي قام بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك إلى دمشق في ٢٨ آب/أغسطس للعمل مع الحكومة السورية على أفضل السبل للرفع من مستوى ونطاق الاستجابة الإنسانية الجماعية. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم المالي والموارد التي تمس الحاجة إليها للاستجابة لتصعيد عسكري محتمل في الشمال الغربي من البلد.

ويساور كازاخستان قلق إزاء سلامة وحماية المدنيين في ريف محافظة دير الزور السورية، حيث شرد القتال أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص منذ تموز/يوليه. وكما نعلم، قتل مؤخرا ٥٣ شخصا وأصيب ١٠٠ بجراح في غارات جوية على مناطق سكنية في حي البوكمال. ويقيم المشردون داخليا في مخيمات مؤقتة في المحافظة، وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وقد عاد حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين إلى دير الزور منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. إننا نشيد بالأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى ضمان الوصول الآمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من أجل الوصول إلى السكان المحتاجين. وندعو جميع الأطراف إلى عدم عرقلة المعونة وإلى بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وأخيرا تقيم أستانا، بتحليل الأحداث في الأيام الأخيرة، أن التطورات في الحالة في سورية قد أوجدت الأساس لتغيير نوعي نحو الأفضل - القضاء نهائيا على الإرهابيين من على أراضي البلد، وبداية عملية سياسية حقيقية، وإنعاش النشاط الاقتصادي وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، يعرب وفد بلدي عن خالص تعازيه للاتحاد الروسي في أعقاب الحادث الذي وقع بالأمس في سورية.

ويرحب وفد بلدي بالإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم بشأن العملية السياسية والحالة الإنسانية في سورية تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، ويشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين بشأن التطورات الأخيرة في سورية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يرحب وفد بلدي بالمساعدة المتعددة الأوجه التي تواصل وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة تزويد الناس المحتاجين في المناطق المتضررة من الاشتباكات المسلحة بها، وذلك على الرغم من استمرار الأعمال العدائية. إن محنة هؤلاء الناس هي الأمر الأكثر إثارة للقلق لأنهم كذلك عرضة للمخاطر التي يسببها وجود المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الموظفين بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في تقديم المعونة الإنسانية يدفعون حياتهم ثمنا لالتزامهم بمساعدة الأشخاص المتضررين من النزاع. وتفيد التقارير الواردة حتى الآن إلى أن ٢٢ موظفا بوكالات الأمم المتحدة قتلوا، بمن فيهم ١٨ من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فقد ضحى ٧٤ من الموظفين والمتطوعين بالهلال الأحمر السوري والهلال الأحمر الفلسطيني بأرواحهم.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن الهجوم المحتمل من جانب القوات المسلحة السورية على إدلب ستكون له عواقب إنسانية غير مسبوقة، مما سيؤدي إلى نزوح جماعي آخر، ويزيد بالتالي من معاناة سكان أهلكتهم سبع سنوات من نزاع فتاك بشكل خاص. ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء تزايد خطر الكارثة الإنسانية في محافظة إدلب، التي يعيش بها حوالي ٣ ملايين شخص، بمن فيهم ١,٤ مليون مشرد داخليا. إن هؤلاء الناس ليس أمامهم خيار سوى اللجوء إلى مخيمات مكتظة، حيث تكابد الخدمات الأساسية في سبيل تلبية احتياجاتهم الهائلة. ولذا تحث كوت ديفوار أطراف النزاع على التحلي بضبط النفس واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوصول الآمن والمستدام ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية من أجل تجنب مأساة أخرى، مثل تلك التي واجهها الناس في الغوطة الشرقية وحلب وحمص.

ويذكر بلدي بأنه لا يمكن للأطراف المتحاربة أن تتهرب من التزاماتها بحماية المدنيين والأهداف المدنية، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي. ولذلك، فإننا ندعوهم إلى اتخاذ

جميع التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة المدارس والمستشفيات والموظفين الطبيين أثناء العمليات العسكرية. كما يغتنم بلدي هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزامه بمبدأ المساءلة. وتحقيقا لتلك الغاية، يحث وفد بلدي جميع الأطراف، بما في ذلك الدول والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة على التعاون الكامل مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

وعلى الجبهة السياسية، يرحب بلدي بالجهود المتواصلة التي يبذلها السيد دي ميستورا للتوصل إلى حل سياسي، وهو السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي. ونرحب، في ذلك الصدد، بالاجتماعات التي نظمها المبعوث الخاص الأسبوع الماضي في جنيف بين الجهات الضامنة لعملية أستانا، لمناقشة إنشاء اللجنة الدستورية، بين ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن لمناقشة المسائل المتعلقة بالعملية السياسية وإنشاء اللجنة الانتخابية. وتحث كوت ديفوار جميع الأطراف على دعم المبعوث الخاص في البحث عن حل سياسي دائم للنزاع السوري. وأخيرا، ندعو الأطراف المتحاربة إلى اختيار مسار الحوار، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا عقب حادث الطائرة المأساوي الذي أدى إلى مقتل جنود روس، وكذلك نعرب عن تعاطفنا مع ذويهم.

وأشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. إن الصين تقدر جهودهما للنهوض بالعملية السياسية السورية والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في البلد.

لقد ظل المجتمع الدولي يتابع الحالة في إدلب عن كثب منذ بعض الوقت. وترحب الصين بالبيان المشترك الصادر عن قادة الاتحاد الروسي وتركيا وإيران في ٧ أيلول/سبتمبر. ونحن نشيد بالاجتماع الذي عقد بين القادة الروس والأتراك في سوتشي في ١٧ أيلول/سبتمبر بتوقيع المذكرة بشأن الإشراف على منطقة إدلب لتخفيف التوتر. وتؤيد الصين جميع الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة والمضي قدما بعملية التسوية السياسية السورية. وينبغي أن تسعى جميع الأطراف المؤثرة، في المستقبل، إلى العمل معا لتنشيط وكفالة تنفيذ البيان المشترك والمذكرة تنفيذا كاملا من أجل تيسير وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. فمن شأن ذلك، بدوره، أن يعزز ظروفا خارجية مؤاتية للحوار ومحادثات السلام والتسوية السياسية للحالة في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحقق التآزر من أجل الاستمرار في مكافحة الإرهاب، مع الاستفادة من المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب في سورية ومنع المنظمات الإرهابية من اختطاف المدنيين قسرا.

إن الحل السياسي هو المخرج الوحيد إلى سلام دائم واستقرار في سورية. وقد أجري المبعوث الخاص دي ميستورا مشاورات متعمقة مع الأطراف السورية بشأن إنشاء لجنة دستورية.

ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الرئيسي، فضلاً عن الدور الذي تقوم به محادثات السلام في جنيف وعملية أستانا. كما ينبغي أن تدفع الأطراف السورية باتجاه التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تماشيا مع مبدأ عملية بقيادة سورية ويملك زمامها السوريون بحثاً عن حل سياسي شامل يستجيب للحقائق الميدانية في سورية، مع مراعاة شواغل جميع الأطراف من خلال حوار سياسي شامل للجميع. ومن واجب جميع الأطراف الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المعايير الأساسية التي

تحكم العلاقات الدولية واحترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وتشعر الصين بقلق عميق إزاء التطورات في سورية والحالة الإنسانية فيها. وعلى الرغم من التحديات العديدة، يقوم الشعب السوري بإصلاح الطرق، واستعادة الكهرباء، وإعادة بناء المستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية الأخرى. إن عدد اللاجئين والمشردين العائدين إلى ديارهم في ازدياد مطّرد. ولا يمكننا أن نذكي الأمل في أبناء الشعب السوري إلا من خلال إحراز تقدم مطّرد في إعادة البناء والمساعدة على تأمين الاستقرار الطويل الأجل والسلام في سورية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط إعادة الإعمار في سورية، بما في ذلك من خلال الجهود المكثفة المبذولة لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، من أجل تهيئة الظروف لعودة اللاجئين والمشردين. وينبغي أن تمضي الأطراف السورية قُدماً عبر مراعاة مستقبل البلد ورفاه الشعب، والامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة، وحلّ خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية دون إبطاء.

وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية في تقديم المساعدة إلى جميع المناطق المحتاجة في سورية. وينبغي أن تتمثل جهود الإغاثة الإنسانية في سورية لمبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

في السنوات الأخيرة، قدمت الصين مساعدة كبيرة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سورية والبلدان المجاورة المتأثرة بالأزمة. وفي آب/أغسطس، قدمت جمعية الصليب الأحمر في الصين إلى سورية وحدات طبية متنقلة بما في ذلك اثنتان من الحافلات الطبية وسيارتا إسعاف. كما سلمت المضيف مركزا إعادة تأهيل للأطراف الصُّنعية للأطفال السوريين، بنيت بمساعدة الصين. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى سورية والبلدان المجاورة لها قدر استطاعتنا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على معلوماتهم المستكملة الشاملة، ولكنها أيضاً تبعث على القلق. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى الجالسة حول الطاولة، نتشاطر الشعور بالإلحاح حين الحديث عن التطورات الراهنة في سورية، حيث النزاع أبعد ما يكون عن نهايته. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص التعازي للبعثة الروسية.

وأود التركيز اليوم على جانبين من جوانب النزاع الداخلي والخارجي.

أولاً، عند الحديث عن البعد الداخلي للنزاع، لا يمكننا أن نعترف بأن الأمور تعود إلى طبيعتها. وحتى على الرغم من إجراء انتخابات محلية يوم الأحد الماضي – للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١ –، يتعين علينا أن نؤكد أنه لم يتمكن الجميع من المشاركة فيها. وعلينا أن نضع في الاعتبار عدم مشاركة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين السوريين. ولذلك نرى، من وجهة نظرنا، أن هذه الانتخابات قد لا تمثّل تماماً الواقع السوري اليوم.

وبما أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، فقد أكدنا دائماً على أن هدفنا ينبغي أن يكون هو التوصل إلى إطار مشترك بين الأطراف السورية من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن عملية الانتقال، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويتعين على السوريين أنفسهم التفاوض، وهذا هو السبب في أننا بحاجة ماسة إلى إحياء العملية السياسية للأمم المتحدة في جنيف. لا يمكن إلا لعملية سياسية حقيقية وملموسة أن تكفل التمثيل الحقيقي للشعب السوري، وأن تتيح تحديد جدول زمني وإجراءات لصياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أودّ أن أعرب عن دعمنا القوي للجنة دستورية شاملة للجميع بقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة

في جنيف. وينبغي تنفيذها على سبيل الأولوية الآن. وهذا يتطلب المشاركة الكاملة والبنّاءة في المفاوضات من جميع الأطراف في النزاع، وبخاصة السلطات السورية، بحسن نية ودون شروط مسبقة.

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن وقف الأعمال العدائية قد يعطي أيضاً فرصة لكي تكتسب محادثات السلام زخماً تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، بحيث يمكن التوصل إلى حل سياسي في نهاية المطاف. ولهذا السبب، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة.

ثانياً، فيما يتعلق بالبعد الخارجي للأزمة، نحن بحاجة إلى مناقشة الحالة السياسية والإنسانية في سورية اليوم، على الرغم من أن الحملة العسكرية في سورية مستمرة. ونتيجة لذلك، فإن المعاناة البشرية آخذة في الازدياد. إن أي إجراء يتخذه أي طرف – ولكن بصورة خاصة الضامنون لأستانا – حتى لو كان ضد الإرهابيين، لا يمكن أن يبرر الهجمات على المدنيين الأبرياء والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية. إن جميع أطراف النزاع ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بعدم الاعتداء على المدنيين والبنية التحتية المدنية وباتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين. وثمة دور خاص لروسيا وتركيا وإيران في هذا الصدد.

وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد أعمال القتال في محافظة إدلب. إن تلك المنطقة واحدة من مناطق تخفيف التوتر في سورية، التي أنشأتها وتشرف عليها الجهات الضامنة لعملية أستانا بهدف ضمان وقف إطلاق النار وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا وتركيا في سوتشي بالأمس، والذي يُعتقد بأنه جنّبنا وقوع هجوم شامل للقوات الحكومية لاستعادة معقل المعارضة الأخير المتبقي في إدلب. وإذ نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تجنب كارثة إنسانية، فإننا نحث جميع أطراف النزاع على ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة القاسية لأضعف ضحايا النزاع – ولا سيما الأطفال والنساء وأفراد الأقليات الدينية، فضلاً عن المشردين داخلياً. تشكل هذه الفئات الآن نصف سكان إدلب. وإذا لم تكن محمية، فإننا نُخاطر بكارثة إنسانية يمكن أن تشمل أيضاً الخطر الجدّي للعنف الجنسي. وندعو الجميع إلى التخفيف من معاناة المدنيين بمنحهم الوصول الحر والآمن للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإجلاء الطبي الطوعي، الذي ينبغي أن يكون حصراً تحت إشراف الأمم المتحدة والشركاء المنفذين، ولا يكون إلا بناء على الاحتياجات الطبية، وذلك من أجل ضمان الطابع الطوعي للعملية.

وفي الختام، أود أن أشدد على ضرورة الحفاظ على الوحدة والمسؤولية في مجلس الأمن بشأن مسألة التنفيذ الكامل لقرار المساعدة الإنسانية (القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)) في جميع أنحاء سورية. وينبغي لجميع أطراف النزاع ممارسة ضبط النفس وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. وندعو جميع الجهات المعنية التي لها تأثير على أرض الواقع، ولا سيما روسيا وتركيا وإيران، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن يتوقف القتال وينعم الشعب السوري بالحماية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نعرب لروسيا عن تعازينا في أولئك الذين توفّوا في سورية أمس.

وإننا نقدّر عقد هذه الجلسة، ونحن ممتنون للسيد دي ميستورا والسيد لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونقر بما يبذلانه من جهود بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سورية وحماية السكان المدنيين وندعمها.

وتلاحظ بيرو مع الأسف والقلق العميق استمرار النزاع والحالة الإنسانية الخطيرة. ونأسف للمعاناة والضعف الشديد

الذي يعاني منه الملايين، فضلا عن الازدراء الواضح من جانب الأطراف في النزاع للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وعلى نحو ما ذكر سابقا، من الضروري منع أن تصبح إدلب موقعا جديدا لمأساة إنسانية أو أحد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار.

وتدين بيرو الإرهاب بقوة وترى أنه من الضروري إخضاع باقي الجماعات الإرهابية في إدلب وفي غيرها من المناطق السورية للمساءلة. كما ندرك الحاجة إلى الحفاظ على سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها. ومع ذلك، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يفسر ذلك على أنه تبرير لتعريض حياة الملايين للخطر. بل على العكس من ذلك، فإن الحالة تدفعنا إلى التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بإعلان رئيسي الاتحاد الروسي وتركيا بشأن إنشاء منطقة منزوعة السلاح، مما يشمل بالفعل التمييز والفصل بين الإرهابيين والجماعات المتمردة الأخرى والسكان المدنيين. كما نود أن ننوه بالجهود المكثفة التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام في هذا الصدد، ولا سيما الاجتماع الذي عقده مؤخرا في جنيف مع ما يسمى الفريق المصغر.

ونشجع جميع الأطراف على التحلي بروح التزام بناءة، من أجل حماية السكان المدنيين في جميع أنحاء الأراضي السورية، والمضي قدما في العملية السياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/512، المرفق). وفيما يتعلق بالبيان، نشدد على الحاجة إلى الإسراع في إنشاء لجنة دستورية شاملة وممثلة للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة السورية. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد والذي بينه لنا المبعوث الخاص.

كما نسلط الضوء على الحاجة إلى تسريع عملية الإفراج عن السجناء، وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، وتسليم الرفات إلى الأقارب. وعلاوة على ذلك، نشدد على الحاجة إلى ضمان الوصول الفوري والآمن وغير المقيد للمساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى. ويشمل هذا المساعدة عبر الحدود، والتي تعد أمرا أساسيا في السياق الحالي لنجاة الملايين من الناس.

وأخيرا، يجب ألا ننسى ضرورة معالجة حالة الملايين من المشردين والنظر في أن تحقيق السلام الدائم في سورية يتطلب قدرتهم على العودة إلى ديارهم واسترداد ممتلكاتهم وأعمالهم التجارية بشكل طوعي، في ظل ظروف آمنة وكريمة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا للاتحاد الروسي.

ونشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن المسار السياسي والإنساني السوري. ونؤكد مجددا على دعمنا للجهود الدبلوماسية المستمرة للمبعوث الخاص من أجل تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية. كما نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني لمواصلة تقديم المساعدة إلى ملايين السوريين الذين يعيشون في ظروف صعبة.

ما برحنا نعرب عن قلقنا إزاء العواقب الإنسانية لتزايد التصعيد العسكري في إدلب والمناطق المحيطة بها. وعلى نحو ما ذكر مرارا وتكرارا، هناك ما يقرب من ٣ مليون شخص مقيمين في تلك المنطقة؛ منهم ٢,١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، هناك ١,٤ مليون شخص مشردين داخليا. ولذلك، فإن المزيد من التصعيد العسكري من شأنه أن يعرض للخطر الملايين من المدنيين ويؤثر بشدة على قدرة الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على تقديم المعونة، مما يؤدي إلى وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح، فضلا عن التشرد. ولهذا السبب وجه الأمين العام

نداء في الأسبوع الماضي لتجنب معركة كاملة النطاق في إدلب، حيث إن ذلك سيطلق العنان لكابوس إنساني.

ولئن كنا نشعر بالقلق بشأن مصير المدنيين، فإننا نفهم أيضا أن هناك إرهابيين مدرجين على قائمة الأمم المتحدة ولا بد من دحرهم من خلال تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي. ولذلك، وكما أكد الأمين العام، من الأهمية بمكان أن يبذل كل جهد ممكن لإيجاد حلول لحماية المدنيين في إدلب. وفي هذه الأوقات الحرجة، نعتقد أنه من الضروري بذل كل جهد ممكن لإثبات غلبة الدبلوماسية.

وفي هذا الصدد، نرحب بأن الاجتماع بين رئيسي روسيا وتركيا في سوتشي أدى إلى اتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح. وإذ نعرب عن تقديرنا لكل من البلدين، فإننا نأمل أن يعمل الاتفاق الذي توصلا إليه على حماية المدنيين وتجنب السيناريو الأسوأ، وهو ما حذر منه المبعوث الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية بشكل متكرر. ونشجع الدول الضامنة لمسار أستانا، ولا سيما روسيا وتركيا، على مواصلة العمل معا لإيجاد حل مستدام للحالة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن تحظى الجهود التي يبذلونها بدعم من جميع الدول التي لها نفوذ على الأطراف الفاعلة المحلية في سورية.

ونحن إذ نواصل الدعوة إلى إيجاد حل دائم لحالة إدلب، فمن المحتم أيضا تقديم الدعم إلى البرامج الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها. فالمأساة الإنسانية في إدلب وأجزاء أخرى من سورية لا تزال تتطلب إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ومستدام. وعلى نحو ما يذكر تقرير الأمين العام (S/2018/845)، فإن جميع طرق تقديم المساعدة تكتسي أهمية بالغة من أجل توفير المساعدة الإنسانية بكفاءة وفعالية وضمان تقديم استجابة قائمة على الاحتياجات. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي قام بها منسق الشؤون الإنسانية إلى سورية في ٢٨ آب/أغسطس. ونأمل أن تسفر الاجتماعات التي يعقدها مع الحكومة السورية والجهات المعنية الأخرى عن نتائج ملموسة من شأنها تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لتمكين الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني من تقديم المساعدة إلى جميع السوريين على أساس الاحتياجات.

وفي حين أننا جميعا كنا نركز بحق على الحالة الملحة في إدلب، فجميعنا نتفق أيضا على أن الأزمة في إدلب وسورية برمتها لا يمكن معالجتها دون القيام بعملية سياسية شاملة بقيادة وملكية سورية تيسرها الأمم المتحدة. ولذلك نؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص. ونقدر المشاورات التي ذكر أنه أجراها في الأسبوع الماضي بشأن اللجنة الدستورية مع الدول الضامنة لمسار أستانا وأعضاء الفريق المصغر. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن جميع السوريين أطراف وأنه ينبغي لتلك الدول التي لها نفوذ أن تدعم جهود المبعوث الخاص من أجل الانتهاء من إنشاء اللجنة الدستورية، وهو أمر بالغ الأهمية لاستئناف المحادثات السياسية بين الأطراف السورية.

وختاما، فإنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. ولا يمكن أن يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري إلا حل سياسي، تيسره الأمم المتحدة. وعلى نحو ما ذكرنا الأمين العام في تقريره الأخير، ينبغي أن نتشاطر جميعا الهدف الوحيد وراء الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وهو إنهاء معاناة السوريين. وفي هذه المرحلة الحرجة، يتعين على المجلس تقديم الدعم للمبعوث الخاص خلال استمراره في بذل جهوده الدؤوبة الرامية إلى إنهاء الأزمة السورية من خلال عملية سياسية شاملة للجميع على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أعرب عن شكرنا لجميع العاملين في الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يقدمون المساعدات المنقذة

للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ونحيي ما يقومون به من عمل متفان يتسم بالشجاعة في ظروف عصيبة.

وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في تقديم تعازينا لروسيا ولأسر من فقدوا أرواحهم في حادث إسقاط طائرة عسكرية. إنها إضافة إلى القائمة الطويلة من الخسائر التي تسبب فيها هذا النزاع، ويشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي.

على الرغم من الهدوء النسبي في الأيام القليلة الماضية، فإن الحالة في إدلب لا تزال متوترة للغاية.

ويجب بذل كل المساعي الممكنة للحيلولة دون عملية عسكرية واسعة النطاق. والاتفاق المبرم بين روسيا وتركيا على إنشاء منطقة منزوعة السلاح حول إدلب يبدو أنه خطوة في ذلك الاتجاه.

وأود أن أركز على النقاط التالية: ضرورة مواصلة المزيد من التهدئة في إدلب؛ وضرورة إحياء العملية السياسية وتشكيل اللجنة الدستورية؛ وضرورة إيصال المعونات الإنسانية المحايدة والأسباب في أن الوقت ليس مناسبا الآن لتقديم المساعدات لإعادة الإعمار في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بضرورة وقف التصعيد في إدلب، تؤكد مملكة هولندا مرة أخرى أن المزيد من تصعيد العنف في إدلب قد يؤدي إلى مواجهة دولية وكارثة إنسانية. بدأ بعض من ٢,٩ من ملايين من المدنيين داخل إدلب بالفعل التحرك في الأيام القليلة الماضية.

لقد جرى التوصل إلى اتفاق أمس في سوتشي بشأن منطقة منزوعة النزاع تمتد لـ ١٥ إلى ٢٥ كيلومترا. وقلصت احتمالات اندلا ع مواجهة عسكرية بين النظام والجماعات المعارضة بشكل كبير. لكن لا تزال هناك بعض الأسئلة. ماذا يحدث حتى يدخل الاتفاق حيز النفاذ، من المفترض في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر؟ هل يمكن أن تضمن روسيا وتركيا ألا يجبر المدنيون على مغادرة ديارهم؟ هل ستصل المعونات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة المنزوعة السلاح؟ نود الحصول على توضيح من روسيا بشأن تلك الأسئلة.

وهناك توافق في الآراء في مجلس الأمن على ضرورة مكافحة إرهاب الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس. وحماية المدنيين يجب أن تكون في صميم أي خطة من هذا القبيل. ونكرر التأكيد على أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يشكل ذريعة لشن هجوم دون تمييز وتناسب وحيطة. وندعم الجهود الرامية إلى فصل الإرهابيين عن المدنيين لمنع الإرهابيين من استخدام المدنيين كدروع بشرية. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والامتناع عن أي هجمات تستهدف مرافق الخدمات الأساسية والمستشفيات. للجيش السوري والقوات الجوية الروسية إحداثيات المستشفيات. وهما يتحملان المسؤولية عن جميع الهجمات التي شنت بالفعل وكذلك تلك التي قد تقع في المستقبل ولا بد من المساءلة.

فيما يتعلق بضرورة إحياء العملية السياسية وتشكيل اللجنة الدستورية، نرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الدستورية. وهو ليس هدفا في حد ذاته، بل هو جزء من العملية السياسية الأوسع نطاقا التي تستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يمكن الحديث عن عملية سياسية ذات مصداقية إلا عندما تتمتع اللجنة الدستورية نفسها بالمصداقية. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى الشمولية وتمثيل جميع السوريين. ونعيد التأكيد على أن المبعوث الخاص يجب أن يتمتع بالحرية الكاملة لوضع ما يسمى بالقائمة الثالثة. ولا يجب أن يتطلب ذلك إجراء مفاوضات مع الدول. ونكرر دعمنا لالتزام المبعوث الخاص بضرورة تمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة في كافة مراحل اللجنة الدستورية. وينبغي للأمم المتحدة تحديد تاريخ لأول اجتماع للجنة الدستورية والمضي قدما للبدء في وضع دستور

جديد. ونتطلع إلى أن نسمع من الأمم المتحدة عن التقدم المحرز بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

فيما يتعلق بضرورة إيصال المعونات الإنسانية بشكل محايد، إن وصول المساعدات الإنسانية دون قيود أو شروط والقائم على المبادئ - سواء عبر الحدود وعبر خطوط التماس - يظل ضرورة قصوى. يجب حماية سكان إدلب البالغ عددهم ٢,٩ مليون مواطن ويجب تلبية احتياجاتهم. ونرحب بخطة العمل التي وضعتها الأمم المتحدة. ومن الأهمية البالغة بمكان تمويلها وتنفيذها على وجه السرعة. ومملكة هولندا على استعداد للاضطلاع بدورها. ومن الضروري أن تظل الأمم المتحدة قادرة على العمل وتتمتع بحرية التنقل لإيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية. ونكرر دعوتنا إلى السلطات السورية وروسيا وإيران تحسين الوصول المستقل والحر لجميع المنظمات الإنسانية فورا.

إن النظام يجعل قيام الأمم المتحدة بعمليات تقييم مستقلة للاحتياجات وتنسيقها والإبلاغ عنها أمرا مستحيلا؛ بيد أن تلك هي الشروط للتمويل القائم على الاحتياجات. نكرر ما يساورنا من شكوك بشأن مفهوم الممرات الإنسانية وغيرها من عمليات لإجلاء المدنيين والمقاتلين المعتدلين من إدلب، على نحو ما اقترح النظام وروسيا. أولا، يجب أن يكون هناك وضوح بشأن عملية الإجلاء ووجهاتها وإشراف من الأمم المتحدة عليها وضمان ظروف مرضية من حيث المأوى والنظافة والصحة والسلامة والتغذية. ويجب أن تكون عمليات الإجلاء طوعية دائما وألا تستخدم للأغراض السياسية أو الديموغرافية.

وأود أن أختتم بياني بإدانة الدعوات التي أطلقت في الآونة الأخيرة لتقديم المعونات في مجال إعادة الإعمار والدعوة إلى عودة اللاجئين. لن تكون هناك أية مساعدات لإعادة الإعمار في سورية ما لم يتم تحقيق انتقال سياسي في سورية. ومن غير المتصور أن نبدأ عملية إعادة بناء بينما تظل تلوح في الأفق عملية عسكرية واسعة النطاق حول إدلب. إن سورية ليست جاهزة حاليا للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين. وخلافا لما يريد البعض أن نعتقد إن غياب جهود إعادة الإعمار ليس ما يحول دون عودة السكان. إذ لا يمكن للعديد من السوريين العودة خوفا من العنف والاضطهاد والسجن. يخاف هؤلاء من التفتيش الأمني والتجنيد القسري وللأسف، ليس لديهم منازل يعودون إليها، بسبب العواقب المحتملة للقوانين مثل القانون رقم ١٠. ومن الواضح أن من الضروري إجراء تغييرات هيكلية أساسية في الإدارة في سورية. وعملية انتقال سياسي شاملة للجميع يجب أن تكون نقطة البداية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم في نيويورك مرة أخرى سيدي الرئيس. أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، المبعوث الخاص ووكيل الأمين العام. وأود أيضا أن أكرر شكرنا على كل ما تقومان به وأفرقتكما في الميدان لمساعدة الشعب السوري، الذي يحتاجكم الآن أكثر من أي وقت مضى. ندرك تماما أن هذه مهمة صعبة للغاية بالنسبة لهم.

لقد استمر النزاع لسبع سنوات ونصف - وهي فترة أطول من فترة الحرب العالمية الثانية. لقد قضى أكثر من نصف مليون شخص في سورية وشرد الملايين واستخدمت الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من جانب النظام السوري. أعتقد أن الكلمات التي يمكننا من خلالها وصف أهوال الصراع قد نفدت.

نجتمع شهريا لنناقش مسألة سورية في هذه القاعة، ولكن هذه الجلسة تكتسي أهمية خاصة. فالخطة التركية لإدلب، التي ناقشها المسؤولون الأتراك مع الروس، هي جوهر هذه الجلسة. ويجب تطويرها وتنفيذها، وكما قال متكلمون آخرون، يجب على روسيا بشكل خاص الالتزام بها. ونتطلع إلى أن تقوم روسيا بذلك لأن روسيا من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وتتحمل مسؤوليات محددة عن صون السلام والأمن الدوليين. يجب أن يمارس الروس نفوذهم على السلطات السورية، وإلا

ستكون الجرائم التي ترتكب ضد الشعب السوري ارتكبت باسم روسيا. لقد استمعنا في وقت سابق إلى حديث عن أصوات سكان إدلب. هناك ٣ ملايين صوت في إدلب سيريدون معرفة لماذا لا يمكن تنفيذ الخطة في إدلب. وهناك ١٨ مليون صوت في سورية يريدون من المجلس اتخاذ إجراءات لحمايتهم.

لقد قيل الكثير اليوم، وبعض ما قيل كان معروفا جدا لأعضاء المجلس الذين تكلموا. لن أكرر بعض التقييمات، ولكنني أود أن أسجل إن المملكة المتحدة تتفق مع شركائنا الأمريكان والهولنديين والسويديين والبولنديين والشركاء الآخرين في عمليات التقييم. ونتفق اتفاقاً كاملاً معهم.

وأود أن أسلط الضوء تحديدا على أربع نقاط: أولا، أتفق مع ما قاله ممثل فرنسا عن الحالة في الميدان بل مع ما قاله عن أن فرنسا وأمريكا وبريطانيا ستتحمل مسؤولياتها إذا ما استخدمت الأسلحة الكيميائية مرة أخرى. وأود أن أتكلم عن العملية السياسية: نود أن نرى اجتماعا للجنة الدستورية. ونتطلع إلى أن يقوم المبعوث الخاص بذلك. ونعتقد أن لديه جميع السلطات التي يحتاجها لاختيار الأسماء ونثق في أنه سيبذل كل ما في وسعه ليحقق مصالح الشعب السوري ومن أجل تحقيق السلام. ونتطلع إلى تحديد تاريخ لانعقاد الاجتماع الأول للجنة ونطلب إليه أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن ذلك في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر.

إننا نتطلع إلى أن تحقق المجموعة الصغيرة ومجموعة أستانا تقدما في اللقاء معا دعما للأمم المتحدة. وأتفق مع ما قاله زميلي، ممثلا هولندا والسويد بشأن أموال إعادة البناء. هناك ٣ ملايين صوت في إدلب و ١٨ مليون صوت في سورية ككل، يريدون معرفة سبب عدم إمكانية إحراز تقدم على المسار السياسي.

وبالانتقال إلى المجال الإنساني، نود أن نسمع من الممثل السوري لماذا لا تزال هناك مشاكل تتعلق بإمكانية الوصول، ولماذا لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالمرور الآمن، كما ذكر وكيل الأمين العام. وأشير إلى ما قاله ممثل غينيا الاستوائية عن الأرض المحروقة. إنه وضع مروع حقا، لكنه محق في لفت الانتباه إليه. نود أن نعرف ما الذي يفعله النظام السوري لتصحيح ذلك. تحدث عدد كبير من المتكلمين عن القانون الدولي الإنساني ومبادئ الحيطة والتناسب والتمييز. إن المملكة المتحدة تؤيد هذه المبادئ تماما. تعرض المستشفيات للهجوم أمر لا يصدق، بل إنه غير قابل للتصديق بشكل أكبر كونها تشكل جزءاً من منطقة مُخرجة من النزاع. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت المملكة المتحدة تخصيص حوالي ٤٠ مليون دولار لإدلب. ونأمل في أن يساعد ذلك، ولكني أريد أن أعود إلى السؤال الذي طرحه وكيل الأمين العام – هل هي مهلة أم وقف التنفيذ؟ إنهما خياران مروعان، ولكن لا بد من أن تكون مهلة. هناك ٣ ملايين صوت في إدلب و ١٨ مليون صوت في سورية ككل، يريدون معرفة سبب عدم إمكانية تحقيق ذلك.

وبالانتقال إلى المسائل الأعمّ، وبقدر ما يتسم النزاع السوري بالترويع والرعب، هناك احتمال نشوب حرب أوسع نطاقا بين الدول. فالشعب السوري لا يتعرض للهجوم من جانب حكومته فحسب، بل يتعرض لخطر الوقوع ضحية لنزاع أوسع نطاقا والانجراف إليه. من غير المشروع استخدام الأراضي السورية لإطلاق الصواريخ على إسرائيل. إن خطر سوء التقدير وسوء الفهم الذي أدى إلى إسقاط طائرة روسية، يوجز على نطاق ضيق، الخطر الأكبر والأكثر إثارة للخوف من سوء التقدير على نطاق أوسع.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر ما قاله الزملاء الآخرون الذين تقدموا بتعازيهم لزملائنا الروس على فقدان طاقمهم الجوي. وأكرر مع ذلك، أن مخاطر سوء التقدير عالية بشكل لا يصدق. إن القوات الجوية العربية السورية هي التي أسقطت الطائرة الروسية، والسبب المباشر هو الإجراءات التي تتخذها

إيران وحزب الله ميدانيا. ينبغي أن يكون ذلك بمثابة تحذير قوي جدا، ليس للسلطات السورية فحسب، ولكن أيضا للروس والإيرانيين من احتمال حدوث شيء أوسع نطاقا أو حتى أكثر ترويعا مما شهدناه حتى الآن في سورية.

أخيرا، أشار المبعوث الخاص إلى السيد كوفي عنان، وسنؤبن السيد عنان في الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وصباح هذا اليوم، تم وضع إكليل زهور تكريما لداغ همرشولد، الذي هو أيضا أحد الأمناء العامين الرموز الذين كانت الأمم المتحدة محظوظة بما فيه الكفاية لتوليهم قيادتها. ونحن لا نُعلي من شأنهم إذا سمحنا باستمرار هذا النزاع. في ٢٠١٢، كنت حاضرا في مؤتمر جنيف الثاني التاريخي المعني بسورية. إن أفضل إرث يمكننا تقديمه للسيد عنان تقديرا لعمله هو إنهاء النزاع السوري، ومساعدة الشعب السوري.

السيدة كوردوبا سورية (بوليفيا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. يعرب وفد بلدي مجددا عن تقديره ودعمه لعملهما الحساس.

كما نتقدم بتعازينا لحكومة روسيا وشعبها على الخسائر في الأرواح خلال حادث الأمس.

نجتمع مرة أخرى لمناقشة المسألة الحساسة المتمثلة في الحالة الراهنة والمقبلة للشعب السوري. ومع ذلك، نؤكد على ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/845) وهو انخفاض النشاط العسكري في الجزء الجنوب الغربي من البلد نتيجة لاستعادة الحكومة استعادة الأراضي التي كانت تسيطر عليها الجماعات المسلحة وتعزيز سيطرتها في تلك المنطقة. ومع ذلك، نصرّ على وجوب أن تحترم الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، من أجل ضمان حماية المدنيين والمستشفيات والمؤسسات التعليمية، فضلا عن حماية العمال من مختلف الوكالات الإنسانية على أرض الواقع.

ويجب أن تتوفر تلك الحماية جنبا إلى جنب مع إجراءات فورية وفعالة لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء الأراضي السورية، بدءا بالمناطق المكتظة بالسكان. ونرى أن ذلك أمر عاجل ومهم لأن هذه المخلفات تشكل خطرا على الخدمات الطبية والعاملين في المجال الإنساني، والأهم من ذلك كله، على المدنيين الذين يعودون إلى أماكنهم الأصلية.

ونشدد على تمكن العديد من الأشخاص المشردين من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية، وحتى الأنشطة التجارية في الغوطة الشرقية، خلال الفترة المشمولة بأحدث التقارير، ووفقا لما ذكره الأمين العام في أحدث تقرير له. نلاحظ أيضا أنه، وفقا للتقرير، تمكنت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من إيصال المساعدات الغذائية إلى أكثر من ٢,٣٧ مليون شخصا، فضلا عن بعض الأدوية إلى بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها. ونشدد على ضرورة أن يُدرج في جدول الأعمال الإفراج عن الأشخاص المحتجزين والمختطفين من قبل الجماعات الإرهابية، فضلا عن تحديد هوية جثث ضحايا العنف في النزاع.

نحن نصر على ضرورة ضمان حماية الـ ٢,١ مليون شخص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في محافظة إدلب، بما في ذلك ١,٤ مليون مشرد داخليا. كما نؤكد مجددا قلقنا العميق إزاء احتمال تصاعد أعمال العنف في محافظة إدلب، حيث يوجد حوالي ٣ ملايين شخص، بما في ذلك ما يؤسف له من وجود حوالي ٨٠ ٠٠٠ من أفراد الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية التي صنفها مجلس الأمن على أنها كذلك. تغتنم بوليفيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد رفضها القاطع لجميع أعمال الإرهاب بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها.

ونعتقد أن أي جهد أو تدبير يتخذ في إطار القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي ينص على مكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس، أو الجماعات المسلحة الأخرى، بغية فصلهم عن السكان المدنيين، يجب أيضا أن ينظر في حماية أرواح المدنيين بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل ساعات على أعلى المستويات بين روسيا وتركيا في سوتشي. وسيمكّن هذا الاتفاق من خروج جميع المقاتلين المتطرفين من إدلب، بما في ذلك جبهة النصرة، التي لها صلات بتنظيم القاعدة، والأسلحة الثقيلة المملوكة لجميع الجماعات المسلحة.

ونسلط الضوء على مبادرات الدول الضامنة لمسار أستانا من أجل الحد من العنف في جميع أنحاء الأراضي السورية. لهذا علينا تعزيز اتفاقات أستانا، التي تعد إحدى المبادرات الدولية التي ساعدت في الحد من العنف وتيسير السلام والاستقرار في سورية. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى مواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، مشددين في الوقت نفسه مرة أخرى على أن هذه الاتفاقات المحلية لا تساعد على الحد من العنف والسماح بإجلاء الأشخاص المحتاجين فحسب، لكن تسهل أيضا وصول المساعدات الإنسانية. نأمل أن يستمر الحفاظ على هذه الاتفاقات بغية السماح بوصول القوافل، بما في ذلك القوافل العابرة للحدود، وعمليات الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ، والممرات الإنسانية التي ستمكن المدنيين من الانتقال الطوعي إلى أماكن إقامتهم الأصلية بشكل آمن وبدون عائق وبكرامة.

نؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا والمحادثات التي أجراها مع مختلف الجهات المعنية في إطار الدبلوماسية الرفيعة المستوى.

إننا نكرر أن النزاع السوري ليس له حل عسكري، ولذلك نرفض أي محاولة للانفصال أو الطائفية في البلد. بل على العكس، نود أن نذكر أن الحل هو نستديمونفذ الإعلان الختامي لمؤتمر سوتشي، الذي يتمثل هدفه الأساسي في إنشاء لجنة دستورية. ونأمل أن تثمر جهود السيد دي مستورا في هذا الصدد.

وفي إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام مبدأ سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، نطالب بحل هذا النزاع من خلال عملية سياسية شاملة تقوم على الحوار والمشاورات، يقودها الشعب السوري، وتتيح له التوصل إلى حل سلمي ومستدام للحالة في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي أعربت عن تعازيها لنا في المأساة التي وقعت أمس في أجواء سورية.

ونشكر السيد ستافان دي مستورا والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين.

جرى بالأمس في سوتشي، حدث تاريخي آخر فيما يتعلق بتطورات الحالة في سورية، يتجلى في مؤتمر القمة الروسي – التركي، الذي أدى إلى توقيع مذكرة حول استقرار الحالة في منطقة إدلب. وسنقدم مع شركائنا الأتراك هذه الوثيقة لكي توزع كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وتشمل العناصر الرئيسية للمذكرة، الحفاظ على منطقة خفض التصعيد وإقامة مناطق منزوعة السلاح في داخلها تساعد على القيام بأعمال مركزة لضمان وقف الأعمال القتالية بشكل مستمر. في الوقت نفسه، فإنها تؤكد التصميم على مواصلة مكافحة الإرهاب في سورية بكل أشكاله ومظاهره. ويظل التصدي الدؤوب والقوي للإرهاب من بين الالتزامات الرئيسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وهذه الوثيقة تأكيد بأن الاتحاد الروسي، جنباً إلى جنب مع الضامنين الآخرين لاتفاق أستانا سيواصلون بذل جهود هائلة لضمان أن يتم حل الحالة في إدلب من خلال المفاوضات وعدم معاناة السكان المدنيين، كما وصفنا لشركائنا، ودأبنا على وصفه كل هذا الوقت. وسوف يستمر بذل الجهود الرامية إلى البحث عن الحل الأمثل. وبغض النظر عما قد يقوله البعض بدافع الحسد أو العجز، يبقى إطار أستانا آلية وظيفية وفعالة. ونشكر الزملاء الكازخستانيين على إسهاماتهم في إنشائه.

وعموما، فإن رأينا هو أن الحالة الميدانية قد مهدت الطريق لعملية سياسية حقيقية. ويعود الفضل في هذا أيضا إلى حد كبير إلى ثلاثي أستانا. وسوف نثابر في جهودنا الرامية إلى تسهيل إنشاء لجنة دستورية مؤلفة من ممثلين للقيادة السورية وقوات المعارضة والمجتمع المدني. ويتمثل التحدي والهدف من ذلك، في ضمان شروع اللجنة في عملها، في أقرب وقت ممكن.

إننا ندعو إلى التخلي عن محاولات التدخل المدمر في هذه العملية الحساسة ولمحاولات فرض تشكيلات مفتعلة. إنها تبطئ فقط التوصل إلى حلول متوازنة وتقوض تحقيق التوصل إلى تسوية دائمة ومستدامة.

وأود أن أخبر السيد دي ميستورا بأنه ربما لا طائل من استخدام مجلس الأمن لممارسة الضغط على الضامنين. فهم يبذلون من أجل العملية السياسية أكثر مما يبذل أي شخص موجود في القاعة. ومن المهم بالنسبة له أن ييسر العملية، وليس أن يقودها. ويتعين أن تكون القرارات السورية مملوكة للشعب السوري نفسه، كما هو منصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي نشير إليه جميعنا، بما في ذلك السيد دي مستورا.

إننا ندعو جميع الذين لا يعتزمون إحراز تقدم في السيناريوهات بطريقة تتعارض مع الرغبات الحقيقية للشعب السوري، والذين لا يعتزمون المشاركة في العملية السياسية، للمساعدة أو على الأقل عدم عرقلة أنشطة الدول الضامنة لعملية أستانا الرامية إلى القيام بما هو ضروري من أجل سورية ومنطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي بأكمله، وهي عملية سياسية شاملة تستند إلى قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وقرارات مجلس الأمن بشأن سورية.

ولا تزال نُهجنا المتعلقة بمعالجة القضايا الإنسانية في سورية بدون تغيير. ونعتقد أنه من غير الملائم، ونقول ذلك باعتدال، أن نقترب بشكل انتقائي من تقديم المساعدة إلى الشعب السوري. ومن غير المقبول تسييس المسائل المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية وإعادة بناء ما دمره الإرهابيون بشكل صارخ، والتمسك بحق اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم.

للأسف، تظهر في أكثر الأحيان السياسات غير المتوازنة المتعلقة بالشؤون السورية. وعلى وجه الخصوص، لم نتمكن بعد قراءة تقارير الأمين العام عن الحالة الإنسانية في سورية، من العثور على أي شيء يتعلق بالقضايا المتعلقة بوصول العاملين في المجال الإنساني إلى عدد من المناطق خارج سيطرة دمشق، بما في ذلك المناطق التي يحتلها التحالف في انتهاك لسيادة سورية. ولم يرد أي ذكر لما حدث ولا يزال يحدث في الرقة. ومع ذلك فمن المعروف أن جثث القتلى لا تزال تُستخرج من تحت الأنقاض بعد أن دمر التحالف المزعوم المدينة وسواها بالأرض، بعد أن حررها من الإرهابيين، وبينما كانوا فيها، أخلاها من المدنيين. ولا أتذكر إطلاق دعوة لحماية اللاجئين في ذلك الوقت. وعلى ما يبدو، لدى البعض منهج انتقائي في الشؤون الإنسانية.

ولم يسجل أي تقدم في تسليم الإمدادات الحيوية لسكان مخيم روكبان، الذي يقع في منطقة مغلقة حول قاعدة تنف العسكرية الأمريكية. وقد أشار السيد لوكوك بالفعل إلى كل من الرقة وروكبان في إحاطته الإعلامية. ونود أن نسترعي الانتباه مرة أخرى إلى حقيقة تضخيم قيمة إدارة العمليات عبر الحدود

في ضوء التطورات الميدانية. وقد تم تقديم هذه الآلية كإجراء استثنائي. إنها ليس شفافة وتقوض بشكل صارخ سيادة سورية. ومن المهم التحرك نحو الانسحاب النهائي. ومن المهم أيضا إعادة بناء الاقتصاد السوري على وجه السرعة، وخاصة المناطق الأكثر تضررا من الأعمال العدائية هناك. ومن الضروري تجنب المعايير المزدوجة والظروف الملونة سياسيا. والكثيرون يرفضون هذه النهج. وقد تأكد ذلك خلال معرض دمشق الدولي السنوي الستين الأسبوع الماضي بمشاركة ممثلين رسميين وشركات من ٤٨ دولة.

لقد آن الأوان للاعتراف بحقيقة أن الجزاءات الأحادية الجانب التي تفرضها عدد من الدول هي التي تضر وليس النظام، كما سمتها، أكثر من أي شيء آخر بالمواطنين السوريين العاديين. وهذه ممارسة مشينة ولها نتائج عكسية، ليس فقط في السياق السوري ولكن في سياقات أخرى كذلك.

وسيواصل الاتحاد الروسي تقديم المساعدة إلى سورية على الجبهتين السياسية والإنسانية. وبمساعدة من المركز الروسي لاستقبال اللاجئين وتوزيعهم وتوطينهم، يستمر السوريون في العودة من لبنان والأردن. وبشكل عام، منذ ١٨ تموز/يوليه، عاد ما يناهز ٥٠٠ ١٣ لاجئ إلى سورية، وعاد ٢٤٣ ألف شخص منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، عاد منذ ١ كانون الثاني/يناير الماضي حوالي ٠٠٠ ١٤٩ مشرد داخلي إلى ديارهم، ومنذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بلغ عددهم ١,٢ مليون شخص.

علاوة على ذلك، تقوم السلطات السورية بتنفيذ تدابير اجتماعية اقتصادية موجهة نحو توليد زخم لإعادة بناء البنية التحتية الرئيسية في البلد. وتهدف تلك التدابير أيضا إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للمدنيين. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تم إعادة بناء أو تجديد حوالي ٠٠٠ ٣٠ من الهياكل السكينية، علاوة على أكثر من ٠٠٠ ٥ مؤسسة تعليمية و ١٥٠ مؤسسة طبية. وخلال تلك الفترة، قام الاتحاد الروسي بـ ٩٣٥ ١ عملية إنسانية، وزع خلالها أكثر من ٠٠٠ ٣ طن من الأغذية والاحتياجات الأساسية. قام الطاقم الطبي العسكري الروسي بتقديم المساعدة لحوالي ٠٠٠ ٩٣ سوري.

ورغم الاتجاه العام لتحقيق المزيد من الاستقرار، لا تزال الحالة في الجمهورية العربية السورية متوترة بشكل عام. حيث يواصل المقاتلون قصف مواقع الجيش السوري والمناطق السكنية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في منطقة خفض التصعيد في إدلب. وفي شهر آب/أغسطس، وارتكبت جماعات مسلحة غير قانونية ٥٥٤ انتهاكا لنظام وقف الأعمال العدائية باستخدام قذائف الهاون والمدافع المضادة للطائرات والمدافع الرشاشة الثقيلة، مما أسفر عن مقتل ٢٩ شخصا وإصابة ٧١ آخرين.

ونتيجة لأعمال القصف الإرهابي، لا يزال المدنيون يلقون حتفهم. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، قتل الإرهابيون الذين يستخدمون أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة في مهاردة تسعة مدنيين، بينهم خمس نساء وثلاثة أطفال. وأصيب حوالي ٣٠ شخصا بجروح. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، عندما استخدم الإرهابيون أجساما قاذفات مرتجلة في حلب، قتل طفل وأصيب ١٣ شخصا بجروح.

وفي الوقت نفسه، يواصل المقاتلون الهجمات إطلاق مركبات طيارة هجومية غير مأهولة في اتجاه قاعدة حميميم الجوية الروسية. وقد دمر الدفاع الجوي الروسي، منذ تموز/يوليه، ٥٨ من هذه المركبات الطيارة غير المأهولة. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر المقاتلون في منطقة إدلب لتخفيف التوتر والناشطون من الخوذ البيضاء التحضيرات لتلفيق استخدام الأسلحة الكيميائية. وهناك معلومات تفيد بأن هذه الافتراءات تم تصويرها بالفعل في جسر الشغور، وخان شيخون. وأجبر السوريون، بمن فيهم الأطفال الذين اختطفوا من إدلب وحلب، على المشاركة. وهناك أيضا أدلة على أن جبهة النصرة وفرت مؤخرا براميل كلور لجيش

العزة في اللطامنة وكفر زيتا. ونسترعي الانتباه مرة أخرى إلى تلك الحقيقة التي حذنا منها مرارا وتكرارا بشأنها.

تتم تغذية أنشطة المقاتلين من الخارج، ويجري تعزيز ذلك في ضوء تجاهل صارخ للسيادة السورية، التي تتمتع دمشق بحق مشروع في حمايتها بكل الوسائل المتاحة لها، من جانب من يدعون إلى إلى عملية سياسية ذات مصداقية.

إن تيسير أعمال المتطرفين، ولو بشكل غير مباشر، أمر غير مقبول. ونلاحظ أن الذين ينخرطون في الأزمة السورية يكتشفون أخيرا خطأ الاعتماد على المتطرفين. وقد باشرت بعض الدول إجراءات هامة لتوضيح دور بعض الحكومات في دعم الجماعات التي شوهت سمعتها بالتعاون مع الإرهابيين ومن خلال انتهاكاتها المتعددة للقانون الإنساني الدولي. ونأمل في أن تتم مواصلة تلك الإجراءات إلى نهايتها المنطقية.

وقد سمعنا عن شواغل يعبر عنها اليوم أن النزاع السوري يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التداعيات الإقليمية الخطيرة. وكذلك يشكل ذلك الأمر مصدر قلق بالنسبة لنا، ونرى أن بعض شركائنا يستخدمون سورية كنقطة انطلاق إلى إشعال نزاع أخطر بعواقب بعيدة المدى ولا يمكن التنبؤ بها. ونود أن ندعو مرة أخرى، في ذلك الصدد، إلى بذل جهود جماعية مخلصة فيما يتعلق بجميع النزاعات في المنطقة، ولا سيما بما يتفق مع مكافحة الإرهاب، وإلى التخلي عن محاولات حل المسائل في سورية وراء ظهر سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس. اسمحوا لي بداية أن أقدم تعازيّ الحارة لصديقي وزميلي العزيز سفير الاتحاد الروسي على الضحايا الذين سقطوا شهداء بالأمس بفعل العدوان الإسرائيلي على مدينة اللاذقية. إن شهداء روسيا في سورية هم شهداؤنا، فالدم واحد، والعدو واحد، والنصر واحد على نفس الإرهاب. نحن وحلفاؤنا شركاء في استراتيجية محاربة الإرهاب في سورية وفي المنطقة وفي العالم، قولا وفعلا.

تدين بلادي العدوان الإسرائيلي الجديد الذي قامت به إسرائيل ليلة أمس على بلادي، الذي يأتي استكمالا لسياساتها العدوانية ومحاولاتها البائسة لتقديم دعم معنوي للجماعات الإرهابية بعد الهزائم المتلاحقة التي منيت بها أمام الجيش العربي السوري وتطهير الأراضي السورية من رجسها، والذي يأتي كذلك تكرارا لانتهاكاتها الاستفزازية المستمرة لاتفاق فك الاشتباك لعام ١٩٧٤ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٣٥٠ (١٩٧٤). تطالب بلادي مجلس الأمن مجددا بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ إجراءات حازمة وفورية لمساءلة إسرائيل على إرهابها وعلى جرائمها التي تشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

أريد أن أتوقف قليلا هنا لأشير إلى أنني لاحظت بأسى وحزن شديدين، لكن بدون استغراب، غياب ذكر عاملين اثنين في الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما كل من السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريةا، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. فكل منهما قدم إحاطة إعلامية بشأن سورية من الجانبين الإنساني والسياسي، لكن لم يتطرق كلاهما إلى الدور التخريبي الإسرائيلي في المشهد السوري، ولم يتطرق كلاهما للإرهاب الذي ينشط في بلادي، علما بأن صديقي العزيز السيد دي ميستورا يعرف أننا اتفقنا في جنيف على أربع سلال، كانت هي جدول أعمالنا في جنيف، أحدها الإرهاب. ولذلك لا يجوز أن يغيب عن إحاطتي السيد دي ميستورا والسيد لوكوك الإعلاميتين – الإرهاب الخارجي

والإرهاب الداخلي الذي ينشط في بلادي، على الرغم من أن إسرائيل، كما تعرفون، هاجمت بلدي مرتين خلال هذا الأسبوع فقط. لكن يبدو أنه لم يتناه إلى سمع أحد من أعضاء المجلس عدوانا إسرائيل هذان.

إن مستوى تجاهل ما قدمناه إليكم من معلومات طوال هذه المدة – سبع سنوات ونصف السنة، كما قال أحد الزملاء – وتشويه الحقيقة الذي وصلت إليه بعض الوفود دائمة العضوية في هذا المجلس، قد بلغ حدا غير مسبوق. وأنا هنا لا أفعل مثل ممثلي هذه الدول، أي أنني لا ألفق قصصا ولا أرمي اتهامات جزافية ولا أخاطبهم بتعابير بائسة ويائسة غير قانونية، بل أدينهم من ألسنة مسؤوليهم وأعضاء حكوماتهم.

ولأذكر هنا زميلي ممثل فرنسا بحديث السيد رولاند دوماس، وزير خارجية بلده الأسبق، الذي أدلى به لمحطة ”LCP“ الفرنسية في شهر حزيران ٢٠١٣.

يقول رولاند دوماس: ”في نهاية العام ٢٠١٠، كنت في مهمة في بريطانيا، أي قبل عامين من بدء الأعمال العدائية في سورية، والتقيت بمسؤولين بريطانيين بعضهم كان من أصدقائي، وأعلموني بأن هناك شيئا ما يخطط لسورية“. (٢٠١٠، لم يكن هناك ربيع عربي ولا خريف أفريقي ولا صيف أسيوي). ”قالوا لي إن بريطانيا تعد وتهيئ، مع شركاء آخرين، لغزو سورية بواسطة جماعات من المتمردين. إن هذه العملية في سورية قد تم التخطيط لها من زمن بعيد، وتم إعدادها وتلفيقها وتنظيمها بهدف واضح جدا يتمثل في عزل الحكومة السورية“.

ويتابع رولاند دوماس:

”إن كل ما يحدث في المنطقة ومحيطها يتمحور حول العداء لإسرائيل. لقد قالها لي رئيس الحكومة الإسرائيلية نفسه: ”نحن نحاول التعايش جنبا إلى جنب مع الدول المجاورة؛ لكن الدولة التي ترفض ذلك سنستهدفها““.

(تكلم بالفرنسية)

غير أن تلك كانت فرنسا أخرى، فرنسا فرنسوا ميتراند، فرنسا دومينيك دوفيلبان، فرنسا جان بيير شيفينمان، فرنسا رولاند دوماس.

(تكلم بالعربية)

هذه شهادة أولى، أضيف لها شهادة أخرى توازيها في الأهمية، هي شهادة الجنرال لورنس ويلكرسون، الذي كان يشغل منصب كبير مساعدي الوزير كولن باول،

حيث قال في تصريحات لشبكة ”News Real“ البريطانية بتاريخ ١١/٩/٢٠١٨، أي قبل أيام، قال الجنرال الأمريكي:

”إن دعاة العدوان على سورية يبحثون عن أي ذريعة لتبرير عدوان محتمل ضدها، وهي هدفهم الثاني بعد العراق، للوصول إلى هدفهم النهائي المتمثل في محاولة إسقاط الدولة الإيرانية“. ثم أكّد الجنرال أن بلاده مع بريطانيا وفرنسا لا تملك أي دليل على أن الدولة السورية كانت قد استخدمت الأسلحة الكيميائية في أي وقت مضى، بل إن مسؤولي الاستخبارات الأمريكية، والموجود منهم عملاء داخل سورية بشكل غير شرعي، لم يتمكنوا من إظهار أي دليل يؤكّد صدق مزاعمهم، بل على العكس تماماً، فإن الأدلة تشير إلى أن التنظيمات الإرهابية هي من نفذت تلك الهجمات باستخدام أسلحة كيميائية. هذه شهادة أمريكية ثانية.

(تكلم بالإنكليزية)

ومرة أخرى، كانت أمريكا مغايرة – أمريكا كولن باول والعقيد ويلكرسون.

(تكلم بالعربية)

إن هذه الحكومات أرادت هذه الحرب على بلادي سورية بهدف تغيير مواقف وسياسات حكومتها وتغيير هويتها الوطنية والقومية خدمة لمشروع شرق أوسط جديد تقوم فيه دول وكيانات ضعيفة ومتناحرة، على أسس دينية وطائفية وعرقية ومذهبية، محاكاة لمشروع يهودية إسرائيل الصهيوني والقضاء على حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة. القصة كلها فلسطين. القصة كلها فلسطين وإسرائيل.

إن الحرص على حياة السوريين يقتضي التعاون مع الحكومة السورية ودعم جهودها للقضاء على آفة الإرهاب، بدلاً من تلاعب عقول مخابر الاستخبارات الغربية لتعويم هذا الإرهاب عبر الترويج لمصطلحات تضليلية له مثل ''المعارضة السورية المسلحة المعتدلة'' ،أو ''المجموعات المسلحة من غير الدول''، أو ''دولة الخلافة الإسلامية''، أو ''المجموعات الجهادية''. لاحظوا أن كل هذه المصطلحات لا تحتوي على كلمة ''إرهابي'' أبدا، في سورية لا يوجد إرهاب! يوجد معارضة مسلحة معتدلة معدّلة وراثياً، أيها السيد دي ميستورا! يوجد لدينا أوزبكيون وتركستانيون وصينيون وشيشان وكويتيون وسعوديون ومصريون وأوروبيون، ولكنهم جميعاً معارضة سورية معتدلة معدلة وراثياً!!

لنقرأ معاً بعناية التصريحات الصادرة عن وزير الخارجية الفرنسي الحالي جون إيف لودريون الأسبوع الماضي لمحطة ''بي إف إم تي في''، وأقتبس: ''إن هجوم الجيش السوري على محافظة إدلب قد تكون له تداعيات مباشرة على الأمن في أوروبا''، وهي عبارة وردت في بيان زميلي مندوب فرنسا قبل نصف ساعة، ''بسبب الخوف من تفرق آلاف الإرهابيين المنتشرين في تلك المنطقة وانتقالهم إلى أوروبا. إن الخطر الأمني قائم ما دام هناك الكثير من الإرهابيين المنتمين إلى القاعدة يتمركزون في هذه المنطقة، ويتراوح عددهم بين ١٠ آلاف و١٥ ألفاً، وقد يشكلون خطراً على أمننا في المستقبل''، انتهى كلام وزير خارجية فرنسا. وأنا هنا أسأل زميلي المندوب الدائم لفرنسا: لماذا استمرت الحكومة الفرنسية بتقديم الغطاء السياسي للمجموعات الإرهابية المسلحة في سورية، على الرغم من أن هذه المجموعات هي نفسها التي ارتكبت الهجوم على مسرح ''باتاكلان'' في باريس وفي نيس؟

أما المثال الثاني فهو يهم الزميلة ممثلة هولندا. كما تعلمون، أيها الزملاء، قام وفدنا منذ أيام بإطلاعكم على معلومات خطيرة نشرتها وسائل إعلام هولندية بشأن تورّط الحكومة الهولندية في تقديم الدعم والتمويل والمساعدة اللوجستية لعدد من الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، على الرغم من أن المدعي العام الهولندي قد صنّف بعض هذه الجماعات ككيانات إرهابية مرتبطة بالسلفية الجهادية! هذا يعني أن المدعي العام الهولندي في وادٍ والحكومة الهولندية في وادٍ آخر. ويحق لنا أن نسأل الزميلة ممثلة هولندا: ألا يشكّل تصرف الحكومة الهولندية هذا خرقاً لمسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين؟

أقول لمن ما زال يكابر في تدخّله في شؤون بلادي إننا مستمرون في العمل الجاد لتحقيق الحل السياسي عبر حوار سوري – سوري وبقيادة سورية دون تدخل خارجي على أن تتصدر مكافحة الإرهاب الأولوية في كافة مراحل وتطورات العملية السياسية، والسعي لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى بيوتهم، وإطلاق عملية إعادة الإعمار والتعافي، وتحرير ما تبقّى من الأرض السورية من الإرهابيين ومن كل قوة أجنبية محتلة وغير شرعية. أريد أن أذكّر هنا السيد لوكوك عندما قال إنه يحتاج إلى موافقة الحكومة السورية لإيصال مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان. غريب هذه الملاحظة يا سيد لوكوك! لماذا لم تقل إن قوات الاحتلال الأمريكية في مخيم التنف هي التي رفضت أن تدخل القوافل إلى الركبان، واشترطت أن تفرّغوا قوافل المساعدات على بعد ١٠ كيلومترات من المخيّم؟ لماذا لم تقل ذلك؟

وفيما يخص اللجنة الدستورية، فقد أوفت الحكومة السورية بالتزامها في هذا الشأن، وقال ذلك السيد دي ميستورا، حيث قدمت الحكومة السورية أسماء ممثليها لهذه اللجنة. ولقد عبّرت الحكومة السورية عن شكرها لموقفي روسيا وإيران الصديقتين على الجهود التي بذلها الزعيمان الروسي والإيراني خلال قمة طهران الأخيرة، وترحّب الجمهورية العربية السورية بالاتفاق حول محافظة إدلب الذي أُعلن عنه بالأمس في مدينة سوتشي الروسية. وتؤكد الحكومة السورية أن هذا الاتفاق كان حصيلة مشاورات مكثفة بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي وبتنسيق كامل بين البلدين. الحكومة السورية ليست آخر من يعلم في هذا المجال، ولا يستطيع أحد أن يتجاوز الحكومة السورية على الإطلاق.

وإذ تشدد الجمهورية العربية السورية على أنها كانت ولا تزال ترحّب بأي مبادرة تحقن دماء السوريين وتُساهم في إعادة الأمن والأمان إلى أي بقعة ضربها الإرهاب، فإنها تؤكد على أنها ماضية في حربها ضد الإرهاب حتى تحرير آخر شبر من الأراضي السورية، سواء بالعمليات العسكرية أو بالمصالحات المحلية التي أثبتت نجاعتها في حقن دماء السوريين وعودة الأمن والأمان إلى المناطق التي جرت هذه المصالحات فيها، مما ساهم أيضاً في البدء بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

إن اتفاق إدلب الذي أعلن عنه بالأمس هو اتفاق مؤطر زمنياً بتواقيت محددة، وهذا رد على زميلتي سفيرة بريطانيا، وهو جزء من الاتفاقيات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا منذ بداية العام ٢٠١٧، والتي انطلقت في أساسها من الالتزام بسيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية وتحرير كل الأراضي السورية سواء من الإرهاب والإرهابيين أو من أي وجود عسكري أجنبي غير شرعي.

ختاماً، أوجه كلمة إلى زميلتي المندوبة الدائمة ممثلة بريطانيا. هي طالبت الممثل السوري، هكذا قالت أو هكذا سمعتُ في الترجمة، طالبته بأن يجيب – بما أنه موجود معكم – عن ماذا يفعل النظام السوري لإيصال المساعدات الإنسانية. هل هذا سؤال؟! أنا لا أرى ممثلاً للنظام السوري في مجلس الأمن ولا في الأمم المتحدة، أنا أرى ممثلاً للجمهورية العربية السورية. ولذلك أرجو أن توجّه زميلتي مندوبة بريطانيا السؤال إلى هذا الشخص الوهمي الذي أسميناه ”غودو“ المرة الماضية، والذي لا أعرف أين هو موجود، ربما يكون خارج القاعة، لعلها تجد ممثلاً للنظام السوري، ففي الأمم المتحدة لا يوجد ممثل للنظام السوري ولا يوجد ”نظام سوري“ بل يوجد وفد للجمهورية العربية السورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أذكر المتكلمين بأن الفترة الزمنية للإدلاء ببيانات محددة بخمس دقائق.

أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في تقديم تعازينا لأصدقائنا الروس لخسارتهم بالأمس.

على نحو ما أوضح الممثل الدائم للاتحاد الروسي، لقد ركز مؤتمر القمة بين الرئيسين التركي والروسي في سوتشي بالأمس على الحالة في إدلب. كما أود أن أشاطركم آراءنا بشأن نتائج مؤتمر القمة.

أولا، أود أن أشير إلى مقال الرئيس أردوغان في صحيفة وول ستريت جورنال، التي أشرت إليها هنا في هذه القاعة في ١١ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8347):

”إن إدلب هي المخرج الأخير قبل وقوع خسائر. وإن لم يتخذ المجتمع الدولي إجراء الآن، فلن يدفع المدنيون الأبرياء وحدهم الثمن بل سيدفعه العالم بأسره“.

وبهذا الوعي، اجتمع الرئيس أردوغان والرئيس بوتين في سوتشي بالأمس. وكان مؤتمر القمة تعبيرا عن عزمهما على إيجاد

حل سلمي من أجل التصدي لكارثة إنسانية كبيرة في إدلب. وأتاح مؤتمر القمة فرصة لمناقشة سبل ووسائل تنفيذ التفاهم الذي تم التوصل إليه في طهران يوم الجمعة الماضي، تمشيا مع روح التعاون في أستانا. ويستند الاتفاق الذي تم التوصل إليه في سوتشي إلى ترتيب أستانا لتخفيف التوتر ويهدف إلى تحقيق استقرار الحالة والحفاظ على منطقة تخفيف التوتر في إدلب؛ وتهيئة الظروف اللازمة لمكافحة الإرهاب بفعالية، وفقا للقانون الدولي الإنساني؛ ومنع وقوع كارثة إنسانية؛ وتمهيد الطريق للنهوض بالعملية السياسية.

أما مذكرة التفاهم، التي سنعممها بالتعاون مع أصدقائنا الروس، فقد وقع عليها بالأمس وزيرا الدفاع التركي والروسي وتتوخى إنشاء منطقة منزوعة السلاح. واتفق الجانبان على مواصلة العمل بشأن تفاصيل ذلك الترتيب. ووفقا لمذكرة التفاهم، سيتم سحب جميع الأسلحة الثقيلة من المنطقة بحلول ١٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ والتخلص من جميع الجماعات الإرهابية بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر؛ وتعزيز مواقع المراقبة التركية القائمة؛ وستتخذ روسيا جميع التدابير اللازمة لمنع القيام بعمليات وهجمات عسكرية في إدلب؛ وستقوم تركيا وروسيا بتسيير دوريات منسقة على جانبي المنطقة المنزوعة السلاح؛ وسيتم تعزيز مركز تنسيق الدول الضامنة لمسار أستانا بغية تعزيز استدامة وقف إطلاق النار؛ وستتخذ تدابير إضافية لكفالة حرية حركة الأشخاص والبضائع.

لقد قام وكيل الأمين العام لوكوك، في الإحاطة التي قدمها، بوصف الحالة الإنسانية المتردية في إدلب مرة أخرى. وتهدف مذكرة التفاهم في المقام الأول إلى تجنب وقوع المأساة الإنسانية التي تلوح في الأفق والتي يواجهها سكان إدلب. وهذا الترتيب لن يمنع شن هجوم عسكري في إدلب فحسب، بل ويخدم الهدف النهائي المتمثل في تسريع وتيرة كل من العملية السياسية وإيجاد حل عن طريق التفاوض في سورية.

وعلى نحو ما ذكر المبعوث الخاص دي ميستورا، ثمة جهود جارية تبذل بهدف وضع اللمسات الأخيرة في اللجنة الدستورية. وتأمل تركيا أن تشهد تسريع الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة شاملة وذات مصداقية، من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة وأن يتم تناول التطلعات المشروعة للشعب السوري من أجل مستقبل ديمقراطي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونكرر دعوتنا إلى المجلس والمجتمع الدولي عموما لدعم مساعينا والتعجيل بالعملية السياسية. وستسهم جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب في تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق تلك الغاية.

وفي سوتشي، أكد الرئيسان التركي والروسي على عزمهما على مكافحة الإرهاب في إدلب وخارجها. وسنواصل مكافحة جميع الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية، التي تسعى إلى تقويض سلامة سورية الإقليمية، وتمثل تهديدا مباشرا لأمن تركيا الوطني. وينبغي أن يكون ذلك مصدر قلق مشترك بالنسبة لنا جميعا.

وكما أكدت أمام المجلس في ١١ أيلول/سبتمبر، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يلقي بثقله وراء التوصل لحل سياسي. فملايين من السوريين الذين عانوا كثيرا يضعون ثقتهم فينا. إنهم يستحقون مستقبل أفضل. ويستحقون رسم مستقبل وطنهم. ولا ينبغي، ولا يمكن، أن نخذلهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم تعازينا للوفد الروسي على الخسائر الروسية في الأرواح في الأحداث المأساوية الأخيرة في سورية.

كما أود الإعراب عن شكري وتقديري للسيد دي ميستورا والسيد لوكوك على جهودهما وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

ترحب جمهورية إيران الإسلامية بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا وتركيا لإنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح في محافظة إدلب في سورية. ويأتي اتفاق سوتشي نتيجة للدبلوماسية المكثفة والمسؤولة خلال الأسابيع القليلة الماضية في أنقرة ودمشق، والتي تلاها مؤتمر القمة بين إيران وروسيا وتركيا في طهران. ويستند الاتفاق إلى روح عملية أستانا ونهجها القائم على مبادئ في إنشاء مناطق لتخفيف التوتر بغية الحد من احتمال وقوع إصابات في صفوف المدنيين، في سياق مكافحة الإرهاب.

إن وقف العنف وإراقة الدماء، مع القضاء على الإرهاب في المنطقة، يعد أحد أبسط المواقف المبدئية في السياسة الخارجية لإيران. وعلى نحو ما أكد الرئيس روحاني في مؤتمر قمة طهران، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب اتباع نهج شامل يراعي جميع جوانب تلك الظاهرة البغيضة. ومن هذا المنظور، فإن مكافحة الإرهاب في إدلب هي جزء لا يتجزأ من مهمة استعادة السلام والاستقرار في سورية، ولكن يجب ألا يضر ذلك بالمدنيين.

ويمثل الاتفاق الروسي – التركي خطوة في الاتجاه الصحيح. ويتماشى مع ما أعرب عنه رؤساء إيران وروسيا وتركيا في طهران بمواصلة التعاون من أجل القضاء على جميع الإرهابيين، مع أخذ الجوانب الإنسانية في الاعتبار. وأثناء مؤتمر قمة طهران، أعرب القادة الثلاثة عن التزامهم القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. فذلك سيمكن سورية من استعادة سيطرتها على أجزاء أخرى من أراضيها. وهذا حقها الطبيعي، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بذلك الاتفاق وأن يساهم بشكل إيجابي في تنفيذه. ونأمل أن يعمل الاتفاق على وجه السرعة – في إطار عملية أستانا الإيجابية والناجحة، واستمرارا للجهود الدبلوماسية التي تبذلها إيران ومؤتمر قمة طهران الأخير – على المساعدة في إنهاء الكوارث التي يتعرض لها الشعب السوري وتطهير البلد من العناصر العنيفة، مع مراعاة الشواغل الإنسانية.

ومرة أخرى، نؤكد على ضرورة عودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا. فسيسهم ذلك بلا شك في وقف إطلاق النار والحوار الوطني والتعجيل بعملية المصالحة؛ كما يكتسي أهمية بالغة في النهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها. إن الحق في تقرير مستقبل سورية يقتصر على السوريين.

وتحقيقا لهذه الغاية، يكتسي التعاون من أجل إنشاء اللجنة الدستورية وبدء أعمالها أهمية بالغة. وعلى الرغم من أن سورية تمر بمرحلة حرجة في دحر الإرهابيين واستعادة وحدتها وسلامتها الإقليمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف صامدا لبث الحياة من جديد في البلد. ومثلما قامت جمهورية إيران الإسلامية بدعم سورية في دحر الإرهابيين، فإنها ستضطلع بدور بناء في تحقيق السلام والازدهار في البلد.

وختاما، فيما يتعلق بالادعاءات التي قدمها ممثل الولايات المتحدة، لا بد لي من التأكيد على أنها لا تمثل سوى محاولات للتغطية على فشل سياسات الولايات المتحدة في سورية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.